

الذُّرُّ الْمَصُونُ

فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكُونِ

تأليف

أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْمَعْرُوفُ بِالسَّمِينِ الْجَلْبِي
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء السابع

دار الفقه
دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ﴾: يجوز في «تلك» أن تكون مبتدأ والخبر «آيات الكتاب»، والمشار إليه آيات السورة. والمراد بالكتاب السورة. وقيل: إشارة إلى ما قصّ عليه من أنباء الرسل.

وهذه الجملة^(١) لا محل لها إن قيل: إن «المر» كلام مستقل^(٢)، أو قصد به مجرد التنبيه، وفي محل رفع على الخبر إن قيل: إن «المر» مبتدأ، ويجوز أن تكون «تلك» خبراً لـ «المر»، و«آيات الكتاب» بدل أو بيان. وقد تقدّم تقرير^(٣) هذا بليضاح أول الكتاب، وأعدّته...^(٤).

قوله: «والذي أنزل» يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ، و«الحق» خبره. الثاني: أن يكون مبتدأ، و«مِنْ رَبِّكَ» خبره، وعلى هذا فـ«الحق» خبر مبتدأ مضمّر، أي: هو الحق. الثالث: أن «الحق» خبر بعد خبر. الرابع: أن يكون «مِنْ رَبِّكَ الحق» كلاهما خبر واحد. قاله

(١) أي جملة «تلك آيات».

(٢) في الأصل: «كلاماً مستقلاً» وهو سهو.

(٣) انظر: الدر المصون ٨٠/١.

(٤) لفظة لم أتبينها. وفي (ش): وإعراجه بقراءته.

- الرعد -

أبو البقاء^(١) والحوفي^(٢). [وفيه بُعِدَ]^(٣)؛ إذ ليس هو مثل «هذا حلٌّ حايضٌ».

الخامس: أن يكون «الذي» صفةً لـ «الكتاب». قال أبو البقاء^(٣):
 «وَأُدْخِلَتِ الْوَاوُ [في لفظه، كما أُدْخِلَتِ]^(٤) في «النازِلين» و «الطَّيِّبين».

قلت: يعني أن الواو تكونُ داخلةً على الوصف. وفي المسألة كلامٌ يحتاج إلى تحقيقٍ، والزمخشري^(٥) [يُجِيزُ مَثْلَ ذَلِكَ، وَيَجْعَلُ أَنَّ]^(٦) في ذلك تأكيداً، وسيأتي هذا أيضاً إن شاء الله تعالى في الحجر، في قوله «مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ»^(٧). وقوله «في النازِلين» و «الطَّيِّبين» يشير إلى بيت الجُرْنَقِ بنتِ هِفَانٍ في قولها حين مَدَحَتْ قومَهَا^(٨):

٢٨٣٨ - لَا يَتَعَدَّنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
 النَّاظِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدِ الْأَزْرِ

فَعَطَفَ «الطَّيِّبِينَ» عَلَى «النازِلِينَ»، وهما صفتان لقومٍ^(٩) معينين، إِلَّا أَنَّ الفرقَ بين الآيةِ والبيتِ واضحٌ: من حيث إن البيتَ فيه عطفٌ صفةٍ على مثلها، والآيةُ ليست كذلك.

(١) الإملاء ٦٠/٢.

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) الإملاء ٦٠/٢.

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وقوله «في لفظه» ورد في أبي البقاء «في الصفة» وهو أوضح.

(٥) الكشف ٣٤٨/٢.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٧) الآية ٤ من الحجر. وانظر: الكشف ٣٨٧/٢ وعبارته: «لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف».

(٨) تقدم برقم (١٦٧٤).

(٩) قوله «لقوم» مخروم في الأصل.

وقال الشيخ ^(١) شيئاً يقتضي أن تكون الآية ممّا عُطِفَ فيها وَصِفُ على مثله فقال: «وأجاز الحوفي أيضاً أن يكون «الذي» في موضع رفعٍ عطفاً على «آيات»، وأجاز هو وابنُ عطية ^(٢) أن يكون «الذي» في موضع خفضٍ، وعلى هذين الإعرابين يكون «الحقُّ» خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هو الحق، ويكون «والذي» ممّا عُطِفَ فيه الوصفُ على الوصفِ وهما لشيءٍ واحد، كما تقول «جاءني الظريفُ والعاقلُ» وأنت تريد شخصاً واحداً، ومن ذلك قولُ الشاعر ^(٣):

٢٨٣٩- إلى المَلِكِ القَرَمِ وابنِ الهُمَامِ
وليثِ الكَتِيبَةِ في المُرْدَحَمِ

قلت: وأين الوصفُ المعطوفُ عليه حتى يجعله مثلَ البيتِ الذي أنشده؟

السادس: أن يكون «الذي» مرفوعاً نسقاً على «آيات» كما تقدّمتْ حكايته عن الحوفي. وجوّز الحوفي أيضاً أن يكون «الحقُّ» نعتاً لـ «الذي» حالَ عطفيه على «آيات الكتاب».

وتلخّص في «الحقُّ» خمسةُ أوجه، أحدها: أنه خبرٌ أولُ أو ثانٍ أو هو مع ما قبله ^(٤)، أو خبرٌ لمبتدأٍ مضمّر، أو صفةٌ لـ «الذي» إذا جعلناه معطوفاً على «آيات».

(١) البحر ٣٥٩/٥.

(٢) المحرر ١٠٩/٨ (ط قطر).

(٣) تقدّم برقم (١٢١).

(٤) وهو قوله «من ربك»، كلاهما خبر واحد.

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿بَغِيرَ عَمَدٍ﴾: هذا الجارُّ في محل نصبٍ على الحال من «السموات»، أي: رَفَعَهَا خَالِيَةً مِنْ عَمَدٍ. ثم في هذا الكلام وجهان، أحدهما: انتفاء العَمَدِ والرؤية جميعاً، أي: لا عَمَدَ فلا رؤية، يعني لا عَمَدَ لها فلا تُرَى. وإليه ذهب الجمهور. والثاني: أن لها عَمَدًا ولكن غيرَ مرئية. وعن ابن عباس: «ما يُدْرِيكَ أنهما بِعَمَدٍ لا تُرَى؟»، وإليه ذهب مجاهدٌ، وهذا قريبٌ مِنْ قولهم: ما رأيت رجلاً صالحاً، ونحوه: «لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا»^(١) [وقوله: ^(٢)].

٢٨٤٠- على لاجِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ

وقد تقدَّم^(٣). هذا إذا قُلْنَا: إِنَّ «تَرَوْنَهَا» صفةٌ، أمَّا إذا قلنا: إنها مستأنفة - كما سيأتي - فيتعيَّن أن لا عَمَدَ لها البتة.

والعامةُ على فتح العين والميم وهو اسمُ جمعٍ^(٤)، وعبارةٌ بعضهم «إنه جمعٌ»، نَظَرُ إلى المعنى دون الصناعة، وفي مفردة احتمالان، أحدهما: أنه عِمَاد، ونظيره إهاب وأَهَب^(٥). والثاني: أنه عمود كأَدِيم^(٦) وأَدَم وقَضِيم^(٧) وقَضَم، كذا قال الشيخ^(٨). وقال أبو البقاء^(٩): «جمع عِمَاد،

(١) الآية ٢٧٣ من البقرة.

(٢) تقدم برقم (١٠٨٨).

(٣) انظر المسألة في: الدر المصون ٦٢٢/٢.

(٤) لأنه لم يكن على وزن خاص بالجمع القياسية، وانظر: اللسان (عمد)، وكونه اسم

جمع مذهب سيويه ٢٠٣/٢.

(٥) الإهاب: الجلد ما لم يُدْبَغ. وانظر: اللسان (أهَب).

(٦) الأديم: الجلد ما كان.

(٧) القضيَم: الجلد الأبيض يُكْتَب فيه.

(٨) البحر ٣٥٧/٥.

(٩) الإملاء ٦٠/٢.

أو عَمود مثل: أَدِيمَ وَأَدَمَ، وَأَفِيقَ^(١) وَأَفَقَ، وإِهَابَ وَأَهَبَ، ولا خامَسَ لها». قلت: فجعلوا فَعُولاً كَفَعِيلَ في ذلك، وفيه نظر؛ لأنَّ الأوزانَ لها خصوصيةٌ فلا يلزَمُ مِنْ جَمَعَ فَعِيلَ على كذا أن يُجَمَعَ عليه فَعُولٌ، فكان ينبغي أن يُنْظَرُوه بأنَّ فَعُولاً جُمِعَ على فَعَلَ.

ثم قول أبي البقاء «ولا خامَسَ لها» يعني أنه لم يُجَمَعْ على فَعَلَ إلا هذه الخمسة: عِمَاد، وَعَمُود، وأَدِيمَ^(٢)، وَأَفِيقَ، وإِهَابَ، وهذا الحَصْرُ ممنوعٌ لما ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ نَحْوِ: قَضِيمٍ وَقَضَمَ. وَيُجْمَعَانِ فِي الْقِلَّةِ عَلَى «أَعْمِدَةٍ».

وقرأ أبو حَيَّوَةَ وَيَحْيَى بن وثاب «عُمَدٌ» بضميتين، ومفردهً يَحْتَمَلُ أن يكونَ عِمَاداً كَشُهَابٍ وشُهْبٍ، وكِتَابٍ وكُتِّبَ، وأن يكونَ عَمُوداً/ كَرَسُولٍ [٥٢٤/ب] ورُسُلٍ، وقد قرئ في السبع: «في عَمَدٍ مُمَدَّدة»^(٣) بالوجهين. وقال ابن عطية^(٤) في عَمَدٍ: «اسم جمع عَمُود، والبابُ في جمعه «عُمَدٌ» بضم الحروفِ الثلاثة كَرَسُولٍ ورُسُلٍ».

قال الشيخ^(٥): «وهذا وهمٌ، وصوابه بضم الحرفين؛ لأنَّ الثالث هو حرفُ الإعراب، فلا تُعْتَبَرُ ضَمَّةٌ في كيفية الجمع».

والعِمَاد والعَمُود: ما يُعَمَّدُ به، أي: يُسَنَدُ، يقال: عَمَدْتُ الحائِطَ

(١) الأفيق: الجلد لم يدبغ.

(٢) البحر ٣٥٩/٥، الكشاف ٣٤٩/٢، المحرر ١١١/٨.

(٣) الآية ٩ من الهمزة. قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر بضميتين، والباقون بفتحتين. السبعة ٦٩٧.

(٤) المحرر ١١١/٨.

(٥) البحر ٣٥٩/٥.

أَعْمِدُهُ عَمْدًا، أي: أَدْعَمْتُهُ فاعتمد الحائط على العِمَاد. والعَمْدُ: الأساطين. قال النابغة^(١):

٢٨٤١ - وَخَيْسَ الْجِنِّ إِنِّي قَدْ أَذْنْتُ لَهُمْ
يَنْبُونُ تَذْمُرَ بِالصُّفَّاحِ وَالْعَمَدِ

والْعَمْدُ: هو قَصْدُ الشَّيْءِ والاستنادُ إليه، فهو ضِدُّ السُّهُو، وعمودُ الصُّبح: ابتداءُ ضوئِهِ تشبيهاً بعمود الحديد في الهيئة، والعَمْدَةُ: ما يُعْتَمَدُ عليه مِنْ مَالٍ وَغَيْرِهِ، والعَمِيدُ: السَّيِّدُ الَّذِي يَعْمِدُهُ النَّاسُ، أي: يَقْصِدُونَهُ.

قوله: «تَرَوْنَهَا» في الضمير المنصوب وجهان، أحدهما: أنه عائذٌ على «عَمْد» وهو أقربُ مذكور، وحينئذٍ تكون الجملةُ في محلِّ جَرٍّ صفةً لـ «عَمْد»، ويجيءُ فيه الاحتمالان المتقدمان: من كونِ العَمْدِ موجودةً، لكنها لا تُرَى، أو غيرَ موجودةٍ البتة. والثاني: أن الضميرَ عائذٌ على «السموات». ثم في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها، أي: استشهد برؤيتهم لها كذلك، ولم يذكر الزمخشري^(٢) غيره. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من «السموات»، وتكونُ حالاً مقدرةً؛ لأنها حين رَفَعِهَا^(٣) لم تكن مَخْلُوقِينَ، والتقدير: رَفَعَهَا مَرْتَبَةً لَكُمْ.

وقرأ أبي^(٤) «تَرَوْنَه» مراعاةً للفظ «عَمْد» إذ هو اسمٌ جمع. وهذه القراءة رَجَّحَ بها الزمخشري^(٥) كونَ الجملةِ صفةً لـ «عَمْد».

(١) ديوانه ١٣، والمحرر ١١١/٨، والبحر ٣٥٧/٥، واللسان (عمد)، وخيس: ذُلِّل،

وتدمر: بلدة بالشام. والصفاح: حجارة عراض رقاق.

(٢) الكشف ٣٤٨/٢ - ٣٤٩.

(٣) قوله «رَفَعِهَا» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) البحر ٣٥٩/٥.

(٥) الكشف ٣٤٩/٢.

وزعم بعضهم أن «تَرَوْنَهَا» خبرٌ لفظاً، ومعناه الأمر^(١)، أي: رَوْهَا وانظروا إليها لتعتبروا بها. وهو بعيدٌ، ويتعين على هذا أن تكون مستأنفة؛ لأنَّ الطلب لا يقع صفةً ولا حالاً.

و «ثم» في «ثم استوى» لمجرد العطف لا للترتيب؛ لأنَّ الاستواء على العرش غير مرتَّب على رَفْع السموات.

قوله: «يُدَبِّرُ الأمرَ، يُفْصِّلُ الآياتِ» قرأ العامة هذين الحرفين بالياء من تحت جرّياً على ضمير اسم الله تعالى، وفيهما وجهان، أحدهما - وهو الظاهر - : أنهما مستأنفان للإخبار بذلك. والثاني: أن الأول حالٌ من فاعل «سَخَّرَ»، والثاني حالٌ من فاعل «يُدَبِّرُ».

وقرأ^(٢) النخعي وأبان بن تغلب: «نُدَبِّرُ الأمرَ، نُفْصِّلُ» بالنون فيهما، والحسن والأعمش «نُفْصِّلُ» بالنون، «يُدَبِّرُ» بالياء. قال المهدوي: «لم يُخْتَلَفْ في «يُدَبِّرُ»، يعني أنه بالياء، وليس كما ذَكَرَ لما قَدَّمْتُهُ عن النخعي وأبان بن تغلب.

آ. (٣) والرؤاسي: الثوابت وهي الجبال، وفَوَاعِلُ الوصف لا يَطْرُدُ إلا في الإناث، إلا أن المكسّر ممّا لا يَعْقِلُ يجري مجرى جمعِ الإناث، وأيضاً فقد كَثُرَ استعمالُهُ كالجوامد فُجِّمَ كحائط وحوائط وكاهل وكواهل. وقيل: هو جمعُ راسِيّة، والهاء للمبالغة، والرُّسُو: الثبوت قال^(٣):

(١) قوله «ومعناه الأمر» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) الإتحاف (تحقيق شعبان إسماعيل) ١٥٩/٢، ونصّ على أن الحسن قرأ «نُدَبِّرُ»، وكذا في الشواذ ٦٦، وانظر: البحر ٣٦٠/٥.

(٣) البيت للأحوص، وهو في مستدرک ديوانه ٣٧٢، واللسان (رسا) برواية «سوى خالذات»، والمحرر ١١٥/٨. والخالذات هنا: الأثافي. ويرمن: يبرحن. والهامد: الرماد الساكن. والأشعث: هنا الوتد. والفهر: ضرب من الحجر يكون ملء الكف.

٢٨٤٢- بِهِ خَالِدَاتٌ مَا يَرْمَنَ وَهَامِدٌ
وَأَشَعْتُ أَرْسَتُهُ الْوَلِيدَةُ بِالْفَهْرِ

قوله: «وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «جَعَلَ» بعده، أي: وجعل فيها زوجين اثنين مِنْ كُلِّ، وهو ظاهر. والثاني: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «اثنين»؛ لَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لَهُ. والثالث: أَنْ يَتِمَّ الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ «وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ» فَيَتَعَلَّقَ بِـ «جَعَلَ» الأولى عَلَى أَنَّهُ مِنْ عَطَفِ الْمَفْرَدَاتِ، يَعْنِي عَطَفَ عَلَى مَعْمُولٍ «جَعَلَ» الأولى، تَقْدِيرُهُ: أَنَّهُ جَعَلَ فِي الْأَرْضِ كَذَا وَكَذَا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١): «وَيَكُونُ جَعَلَ الثَّانِي مُسْتَأْنَفًا».

و «يُغِيثِي اللَّيْلَ» تَقْدِمُ الْكَلَامَ^(٢) فِيهِ وَهُوَ: إِمَّا مُسْتَأْنَفٌ وَإِمَّا حَالٌ مِنْ فَاعِلِ الْأَفْعَالِ قَبْلَهُ.

أ. (٤) قوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِ «قِطْعٌ» وَ «جَنَاتٍ»: إِمَّا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَإِمَّا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِالْجَارِ قَبْلَهُ. وَقُرِئَ^(٣) «قِطْعًا مُتَجَاوِرَاتٍ» بِالنَّصْبِ، وَكَذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ، عَلَى إِضْمَارِ «جَعَلَ».

وَقُرِئَ^(٤) الْحَسَنُ «وَجَنَاتٍ» بِكسْرِ التاء وفيها أوجه، أحدها: أَنَّهُ جَرُّ عَطْفًا عَلَى «كُلِّ الثَّمَرَاتِ»: الثَّانِي: أَنَّهُ نَصْبٌ نَسَقًا عَلَى «رُوجَيْنِ اثْنَيْنِ» قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥). الثَّالِثُ: نَصْبُهُ نَسَقًا عَلَى «رَوَاسِي». الرَّابِعُ: نَصْبُهُ بِإِضْمَارِ

(١) الإملاء ٦٠/٢.

(٢) فِي الْآيَةِ ٥٤ مِنَ الْأَعْرَافِ. وَانْظُرْ: الدَّرُ الْمَصُونُ ٣٤١/٥. وَالسَّبْعَةُ ٣٥٧.

(٣) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ. انْظُرْ: الْإِتْحَافُ ١٥٩/٢. وَالْبَحْرُ ٣٦٣/٥.

(٤) الْإِتْحَافُ ١٥٩/٢، وَالْبَحْرُ ٣٦٣/٥.

(٥) الْكَشَافُ ٣٤٩/٢.

«جَعَلَ» وهو أولى لكثرة الفواصل في الأوجه قبله . قال أبو البقاء^(١) : «ولم يقرأ أحدٌ منهم «وزرعاً» بالنصب» .

قوله : «وَزَرَعٌ ونخيلٌ صِنَوَانٌ وغيرُ صِنَوَانٍ» قرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو وحفص بالرفع في الأربعة ، والباقون بالخفض . فالرفعُ في «زَرَعٌ ونخيلٌ» للنسقي على «قَطَعٌ» وفي «صِنَوَانٍ» لكونه تابِعاً لـ «نخيلٍ» ، و«غيرُ» لعطفه عليه .

وعاب الشيخ^(٣) علي ابن عطية^(٤) قوله «عطفاً على «قطع»»^(٥) قال : «وليسَتْ عبارةً محررةً ؛ لأنَّ فيها ما ليس بعطف وهو صِنَوَانٌ» . قلت : ومثل هذا غيرٌ معيبٍ لأنه عطفٌ محققٌ ، غايةٌ ما فيه أنَّ بعضَ ذلك تابعٌ ، فلا يُقدَحُ في هذه العبارة .

والخفضُ مراعاةً لـ «أعنان» . وقال ابن عطية^(٦) : «عطفاً على «أعنان» ، وعابها الشيخ^(٧) بما تقدَّم ، وجوابه ما تقدَّم .

وقد طعن قومٌ على هذه القراءة وقالوا : ليس الزرعُ من الجنات ، رُوي ذلك عن أبي عمرو^(٨) . وقد أُجيب عن ذلك : بأنَّ الجنةَ احتَوَتْ على النخيلِ والأعنانِ والزرعِ كقوله : «جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ

(١) الإملاء ٦١/٢ .

(٢) السبعة ٣٥٦ ، الحجة ٣٦٩ ، التيسير ١٣١ ، الإتحاف ١٦٠/٢ ، البحر ٣٦٣/٥ .

(٣) البحر ٣٦٣/٥ .

(٤) المحرر ١١٦/٨ .

(٥) عبارة البحر «عطفاً على أعنان» وهي تحريف .

(٦) المحرر ١١٦/٨ .

(٧) البحر ٣٦٣/٥ .

(٨) البحر ٣٦٣/٥ .

وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا^(١). وقال أبو البقاء^(٢): «وقيل: [٥٢٥/أ] المعنى: ونبات / زرع فَعَطَفَهُ على المعنى». قلت: ولا أدري ما هذا الجواب؟ لأن الذي يمنع أن تكون الجنة من الزرع يمنع أن تكون من نبات الزرع، وأي فرق؟

وَالصَّنَوَانُ: جَمْعُ صِنُو كَقِنَوَانٍ جَمْعُ قِنُو، وقد تقدم تحقيق هذه البنية في الأنعام^(٣). وَالصَّنَوُ: الْفَرْعُ، يَجْمَعُهُ وَفِرْعَاءُ آخَرُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَأَصْلُهُ الْمَثَلُ، وَفِي الْحَدِيثِ^(٤): «عَمَّ الرَّجُلُ صِنُو أَبِيهِ»، أي: مثله، أو لأنهما يجمعهما أصل واحد.

وَالْعَامَّةُ عَلَى كَسْرِ الصَّادِ. وَقُرَأَ^(٥) السَّلْمِيُّ وَابْنُ مَصْرُوفٍ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بِضَمِّهَا^(٦)، وَهِيَ لُغَةٌ قَيْسٍ وَتَمِيمٍ، كَذُئِبٍ وَذُؤْبَانٍ. وَقُرَأَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ بِفَتْحِهَا، وَهُوَ اسْمٌ جَمْعٌ لَا جَمْعُ تَكْسِيرٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أُنْبِيَّهِ فَعَلَانٍ، وَنَظِيرُ «صَنَوَانٍ» بِالْفَتْحِ «السَّعْدَانُ»^(٧). هَذَا جَمْعُهُ فِي الْكثْرَةِ، وَأَمَّا فِي الْقِلَّةِ فَيُجْمَعُ عَلَى أَصْنََاءٍ كَحِمْلٍ وَأَحْمَالٍ.

قوله: «يُسْقَى» قرأه^(٨) بالياء من تحت ابن عامر وعاصم، أي: يُسْقَى

(١) الآية ٣٢ من الكهف.

(٢) الإملاء ٦١/٢.

(٣) في الآية ٩٩. وانظر: الدر ٧٢/٥.

(٤) رواه أبو داود في كتاب الزكاة، ٢١ باب في تعجيل الزكاة، ٢٧٥/٢، وأحمد في مسنده ٩٤/١.

(٥) انظر في قراءتها: البحر ٣٦٣/٥، المحتسب ٣٥١/١، المحرر ١١٨/٨، الشواذ ٦٦.

(٦) وهي رواية القوَّاس عن حفص، عن عاصم كما في السبعة ٣٥٦.

(٧) السَّعْدَانُ: شَوْكُ النَّخْلِ مَفْرَدُهُ «سَعْدَانَةٌ».

(٨) السبعة ٣٥٦، التيسير ١٣١، البحر ٣٦٣/٥، الإتحاف ١٦٠/٢.

ما ذُكِرَ، والباقون بالتاء مِنْ فوقِ مراعاةً للفظِ ما تقدم، وللتأنيث في قوله «بعضُها».

قوله: «ونُفِضَ» قرأه^(١) بالياء مِنْ تحتِ مبنياً للفاعل الأخوان، والباقون بنونِ العظمة^(٢). ويحيى بن يعمر وأبو حيوة «يُفَضِّل» بالياء مبنياً للمفعول^(٣)، «بعضُها» رفعاً. قال أبو حاتم: «وَجَدْتُهُ كذلك في مصحف يحيى بن يعمر» وهو أولُ مَنْ نَقَطَ المصاحفَ. وتقدَّم الخلاف^(٤) في «الأكل» في البقرة^(٥).

و «في الأكل» فيه وجهان، أظهرهما: أنه ظرفٌ للتفضيل. والثاني: أنه حال من «بعضها»، أي: نُفِضَ^(٦) بعضُها مأكولاً، أي: وفيه الأكل، قاله أبو البقاء^(٧)، وفيه بُعدٌ مِنْ جهة المعنى والصناعة.

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿فَعَجَبْتُ قَوْلَهُمْ﴾: يجوز فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنه خبرٌ مقدَّم، و«قولُهم» مبتدأ مؤخرٌ، ولا بد مِنْ حَذْفِ صفةٍ لَتَيِّمِ الفائدة، أي: فَعَجَبْتُ أَيُّ عَجَبٍ، أو غريب ونحوه. والثاني: أنه مبتدأ، وسَوَّغَ الابتداء ما ذكرته مِنَ الوصفِ المقدَّرِ، ولا يَضُرُّ^(٨) حينئذٍ كونُ خبره معرفةً،

(١) قوله «ونُفِضَ» قرأه» مخروم في الأصل.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٣٥٧، البحر ٣٦٣/٥، التيسير ١٣١، الإتحاف ١٦٠/٢، الشواذ ٦٦.

(٣) قوله «للمفعول» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) قوله «وتقدم الخلاف في» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٥) الآية ٢٦٥، وانظر: الدر ٥٩٣/٢. وقرأ بسكون الكاف نافع وابن كثير. انظر: الإتحاف ١٦٠/٢.

(٦) قوله «نُفِضَ» مخروم في الأصل.

(٧) الإملاء ٦١/٢.

(٨) قوله «ولا يضر» مخروم في الأصل.

وهذا كما أعرب سيويه^(١) «كم» مِنْ «كم مَالِك» و«خير» مِنْ «اقصِد رجلاً خيراً منه أبوه» مبتدأين لمسوّغ الابتداء بهما، وخبرهما معرفة. قاله الشيخ^(٢) وللنزاع فيه مجال.

على أَنَّ هناك عِلَّة لا تَنَاتِي ههنا: وهي أَنَّ الذي حَمَلَ سيويه على ذلك في المسألتين أَنَّ أكثر ما يقع موقع «كم» و«خير» ما هو مبتدأ، فلذلك حَكَم عليهما بحكم الغالب بخلاف ما نحن فيه.

الثالث: أَنَّ «عجب» مبتدأ بمعنى مُعْجَب، و«قولهم» فاعلٌ به، قاله أبو البقاء^(٣)، ورَدَّ عليه الشيخ^(٤): بأنهم نَصُّوا على أَنَّ «فَعَلًا» و«فُعْلَةً» و«فِعْلًا» يَنُوب عن مفعولٍ في المعنى ولا يعمل عمله، فلا تقول: مررتُ برجلٍ ذُبِحَ كبشُه، ولا عُرفَ ماؤه، ولا قَبِضَ ماله. قلت: وأيضاً فإن الصفات لا تعملُ إلَّا إذا اعتمدتُ على أشياء مخصوصة، وليس منها هنا شيءٌ.

قوله: «أإذا كنا تراباً إنا لفي خَلْقٍ جديد» يجوز في هذه الجملة الاستفهامية وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنها منصوبة المحلِّ لحكايتها بالقول. والثاني: أنها وما في خِيَرها في محلِّ رفعٍ بدلاً مِنْ «قولهم»، وبه بدأ الزمخشري^(٥)، ويكون بدلٌ كلٍّ مِنْ كلٍّ، لأنَّ هذا هو نفسُ قولهم. و«إذا» هنا ظرفٌ محضٌ، وليس فيها معنى الشرط، والعامل فيها مقدرٌ يُفسِّره «لَفي خَلْقٍ جديد» تقديره: إذا كنا تراباً نُبْعَثُ أو نُحْشَر، ولا يَعْمَل فيها «خَلْقٌ

(١) انظر: المسألة في الكتاب ٢٢٩/١ - ٢٣٠، ١٦٦/١.

(٢) البحر ٣٦٦/٥.

(٣) الإملاء ٦١/٢.

(٤) البحر ٣٦٦/٥.

(٥) الكشف ٣٤٩/٢.

جديد» لأن ما بعد «إذا» لا يعمل فيما قبلها، ولا يعمل فيها أيضاً «كُنَّا» لإضافتها إليها.

واختلف القراء في هذا الاستفهام المكرر اختلافاً منتشرًا، وهو في أحد عشر موضعاً من القرآن، فلا بُدَّ مِنْ تعيينها وبيان مراتب القراء فيها، فإن في ضبطها عُسراً يسهل بعون الله تعالى:

أما المواضع المذكورة، فأولها ما في هذه السورة. الثاني والثالث كلاهما في «الإسراء» وهما: «إِذَا كُنَّا عِظَاماً وَرُفَاتاً إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا» موضعان^(١) الرابع: في «المؤمنون»^(٢). «إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ»، / وفي «النمل»^(٣): «إِذَا كُنَّا تُرَابًا [وَأَبَاؤُنَا] إِنَّا لَمُخْرَجُونَ». وفي [٥٢٥/ب] «العنكبوت»^(٤): «إِنكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ، إِنكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ». وفي «آل عمران»^(٥): «إِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَتَيْنَا بِهَا خَلْقًا جَدِيدًا». وفي «الصافات» موضعان^(٦)، وفي الواقعة^(٧) موضع: «إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ». وفي «النازعات»^(٨): «إِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ، إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً».

(١) الآية ٤٩، والآية ٩٨.

(٢) الآية ٨٢.

(٣) الآية ٦٧.

(٤) الآية ٢٨ - ٢٩.

(٥) الآية ١٠.

(٦) الآية ١٦: «إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ».

الآية ٥٣: «إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ».

(٧) الآية ٤٧.

(٨) الآية ١١.

هذه هي المواضع المختلف فيها، وأما ضبط الخلاف فيها بالنسبة إلى القراء ففيه طريقان، أحدهما بالنسبة إلى ذكر القراء، والثاني: بالنسبة إلى ذكر السور وهذا الثاني أقرب، فلذلك بدأت به فأقول: هذه المواضع تنقسم قسمين: قسم منها سبعة مواضع لها حكم واحد، وقسم منها أربعة مواضع، لكل منها حكم على حدته.

أما القسم الأول: فمنه في هذه السورة، والثاني والثالث في سبحان^(١)، والرابع في المؤمنين، والخامس في ألم السجدة، والسادس والسابع في الصافات، وقد عرفت أعيانها مما تقدم.

أما حكمها^(٢): فإن نافعاً والكسائي يستفهمان في الأول ويخبران في الثاني، وأن ابن عامر يخبر في الأول، ويستفهم في الثاني^(٣)، وأن الباقرين يستفهمون في الأول والثاني.

وأما القسم الثاني: فأوله [ما في سورة النمل]^(٤)، وحكمه: أن نافعاً يخبر في الأول ويستفهم في الثاني، وأن ابن عامر والكسائي يعكسه، أي: يستفهمان في الأول ويخبران في الثاني، وأن الباقرين يستفهمون فيهما. الثاني: ما في سورة العنكبوت، وحكمه: أن نافعاً وابن كثير وابن عامر وحفصاً يخبرون في الأول ويستفهمون في الثاني، وأن الباقرين يستفهمون فيهما.

(١) وهي الإسراء.

(٢) ثمة اختلاف في كتب القراءات، وذلك لاختلاف الرواة عن القراء. انظر: السبعة ٣٥٧، الإتحاف ١٦٠/٢، البحر ٣٦٥/٥، التيسير ١٣٢، الحجة ٣٧٠، النشر ٣٧٢/١.

(٣) قوله «الثاني» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

الثالث: ما في سورة الواقعة، وحكمه: أن نافعاً والكسائي يستفهماً^(١) في الأول، ويُخبران في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما. الرابع ما في سورة النازعات، وحكمه: أن نافعاً وابن عامر والكسائي يستفهمون في الأول ويخبرون في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما.

وأما الطريق الآخر بالنسبة إلى القراء فأقول: إن القراء فيها على أربع مراتب، الأولى: أن نافعاً - رحمه الله - قرأ بالاستفهام في الأول وبالخبر في الثاني، إلا في النمل والعنكبوت فإنه عكس. المرتبة الثانية: أن ابن كثير وحفصاً قرأاً بالاستفهام في الأول والثاني، إلا الأول من العنكبوت فقرأه بالخبر. المرتبة الثالثة: أن ابن عامر قرأ بالخبر في الأول والاستفهام في الثاني، إلا في النمل والواقعة والنازعات، فقرأ في النمل والنازعات بالاستفهام في الأول، وبالخبر في الثاني، وفي الواقعة بالاستفهام فيهما. المرتبة الرابعة: الباقيون - وهم أبو عمرو وحمزة وأبو بكر - قرؤوا بالاستفهام في الأول والثاني، ولم يخالف أحد منهم أصله، وإنما ذكرت هذين الطريقين لُعُسرهما وصعوبة استخراجهما من كتب القراءات.

ثم الوجه في قراءة من استفهم في الأول والثاني قصد المبالغة في الإنكار، فأتى به في الجملة الأولى، وأعاده في الثانية تأكيداً له، والوجه في قراءة من أتى به مرة واحدة حصول المقصود به؛ لأن كل جملة مرتبطة بالأخرى، فإذا أنكر في إحداها حصل الإنكار في الأخرى، وأما من خالف أصله في شيء من ذلك فلا تباع الأثر.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بالاستعجال ظرفاً له، والثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال مقدرة من «السيئة» قاله أبو البقاء^(٢).

(١) الأصل: «يستفهما» وهو سهو. (٢) الإملاء ٦١/٢.

قوله: «وقد خَلَّتْ» يجوز أن تكونَ حالاً وهو الظاهر، وأن تكونَ مستأنفةً. والعامَّةُ على فتح الميم وضمّ المثلثة، الواحدة «مَثَلَةٌ»، كسَمَرَةٍ وَسَمَرَاتٍ^(١)، وهي العقوبةُ الفاضحة. قال ابن عباس: «العقوباتُ المستأصلاتُ كَمَثَلَةٍ قَطَعَ الأذن والأنف ونحوهما»، سُمِّيَتْ بذلك لما بين العقاب والمُعاقَب من المماثلة كقوله: «وجزاءٌ سيئةً سيئةً مثلها»^(٢)، أو لأخذها من المِثَال بمعنى القصاص، يقال: أَمَثَلْتُ الرجلَ مِنْ صاحِبِه وأَقَصَصْتِه، بمعنى واحد، أو لأخذها مِنْ ضَرْبِ المَثَلِ لِعَظَمِ شأنها.

وقرأ^(٣) ابن مُصَرِّف بفتح الميم وسكون الثاء. قيل: وهي لغةُ الحجاز في «مَثَلَةٌ». / وقرأ ابن وثَّاب بضمّ الميم وسكونِ الثاء، وهي لغة تميم. وقرأ الأعمش ومجاهدٌ بفتحهما، وعيسى بن عمر وأبو بكرٍ في روايةٍ بضمهما.

فأما الضمُّ والإسكانُ فيجوز أن يكونَ أصلاً بنفسه لغة، وأن يكونَ مخففاً مِنْ قراءةٍ مِنْ ضمِّهما. وأما ضمُّهما فيُحتملُ أيضاً أن يكونَ أصلاً بنفسه لغةً، وأن يكونَ إتباعاً مِنْ قراءة الضمِّ والإسكان نحو: العُسْرُ في العُسْر، وقد عُرِفَ ما فيه.

قوله: «على ظلمهم» حال من «للناس». والعامل فيها قال أبو البقاء^(٤): «مغفرة» يعني أنه هو العامل في صاحبها.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن هذا كلامٌ مستأنفٌ مستقلٌّ من مبتدأ وخبر. الثاني: أن «لكلِّ قومٍ» متعلّقٌ بهادٍ، و«هادٍ» نسَقٌ على مقدّر، أي: إنما أنت منذرٌ وهادٍ لكل قوم. وفي هذا

(١) السمرة: ضرب من شجر الطلح.

(٢) الآية ٤٠ من الشورى.

(٣) انظر في قراءتها: البحر ٣٦٦/٥، الشواذ ٦٦، المحاسب ٣٥٣/١.

(٤) الإملاء ٦١/٢.

الوجه الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجاء، وفيه خلاف تقدم. ولما ذكر الشيخ^(١) هذا الوجه لم يذكر هذا الإشكال، ومن عاداته ذكره راداً به على الزمخشري^(٢). الثالث: أن هادياً خبر مبتدأ محذوف تقديره: [إنما أنت منذر]^(٣)، وهو لكل قوم هادٍ، ف «للكل» متعلق به أيضاً.

ووقف ابن كثير^(٤) على «هادٍ» و «واقٍ»^(٥) حيث وقعا، وعلى «والٍ»^(٦) هنا [وباقٍ]^(٧) في النحل بإثبات^(٨) الياء، وحذفها الباقون. ونقل ابن مجاهد عنه أنه يقف بالياء في جميع الباب، ونقل عن ورش أنه خير في الوقف [بين الياء وحذفها، والباب]^(٩) هو كل منقوص منون غير منصوب.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ﴾: يجوز في الجلالة وجهان، أحدهما: أنها خبر مبتدأ مضمرة، [أي: هو الله، وهذا]^(١٠) على قول من فسر هادياً بأنه هو الله تعالى، فكان هذه الجملة تفسير له، وهذا عن الزمخشري بقوله^(١١): «وأن يكون المعنى: هو الله تفسيراً لهادٍ على الوجه الأخير، ثم ابتداء

(١) البحر ٣٦٧/٥.

(٢) لم يشر الزمخشري في هذا الموضع إلى هذا الوجه. انظر: الكشف ٣٥٠/٢.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) السبعة ٣٦٠، الإتحاف ١٦١/٢، التيسير ١٣٣، النشر ١٣٧/٢، البحر ٣٦٨/٥.

(٥) الآية ٣٤ من الرعد «وما لهم من الله من واقٍ».

(٦) الآية ١١ من الرعد «وما لهم من دونه من والٍ».

(٧) الآية ٩٦ من النحل «وما عند الله باقٍ».

(٨) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٩) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(١٠) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(١١) الكشف ٣٥١/٢.

فقال: «يَعْلَم». والثاني: أن الجلالة مبتدأ و«يَعْلَمُ» خبرها، وهو كلامٌ مستأنفٌ مستقلٌ.

قال الشيخ^(١): «وَيَعْلَمُ هنا متعديةٌ إلى واحدٍ، لأنه لا يُراد هنا النسبةُ، إنما المرادُ^(٢) تَعْلُقُ العلمَ بالمفردات». قلت^(٣): وإذا كانت كذلك كانت عِرْفَانِيَّةً، وقد قَدِّمْتُ أنه لا ينبغي أن يجوزَ نسبةُ هذا إلى اللَّهِ تعالى، وَحَقَّقْتُه فيما تقدَّم، فعليك باعتباره في موضعه من سورة الأنفال^(٤).

قوله: «ما تَحْمِلُ»: «ما» تحتمل ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أن تكون موصولةً اسميةً، والعائدُ محذوفٌ، أي: ما تحمله. والثاني: أن تكون مصدريةً فلا عائدَ. والثالث: أن تكون استفهاميةً، وفي محلها وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و«تَحْمِلُ» خبره، والجملة معلقةٌ للعلم. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ بـ«تَحْمِلُ» قاله أبو البقاء^(٥)، وهو أولى، لأنه لا يُخْرَجُ إلى حَذْفِ عائدٍ، ولا سيما عند البصريين فإنهم لا يُجيزون «زيدٌ ضربت»، ولم يذكر الشيخ^(٦) غيرَ هذا، ولم يتعرض لهذا الاعتراض.

و«ما» في قوله «وما تَغِيضُ... وما تَزْدَادُ» محتملةٌ للأوجهِ المتقدمة. وغاض وزاد سُمِعَ بتعديهما ولزومهما، فلك أن تدَّعي حَذْفَ العائدِ على القول بتعديهما، وأن تجعلها مصدريةً على القول بمصدرهما.

قوله: «عنده» يجوزُ أن يكونَ مجرورَ المحلِّ صفةً لشيءٍ، أو مرفوعه

(١) البحر ٣٦٩/٥.

(٢) قوله «المراد» مخروم في الأصل.

(٣) قوله «قلت» مخروم في الأصل.

(٤) انظر: الدر ٦٣٠/٥.

(٥) الإملاء ٦٢/٢.

(٦) أي غير كونها استفهاماً مبتدأ و«تَحْمِلُ» خبره. البحر ٣٦٩/٥.

صفة لـ «كل»، أو منصوبه ظرفاً لقوله «بمقدار» أو ظرفاً للاستقرار الذي تعلق به الجار لوقوعه خبراً.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾: يجوز أن يكون مبتدأ وخبره «الكبير المتعال»، وأن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هو عالم. وقرأ زيد بن علي «عالم» نصباً على المدح. ووقف ابن كثير^(١) وأبو عمرو في رواية على ياء «المتعال» وصلاً ووقفاً، وهذا هو الأشهر في لسانهم، وحذفها الباقون وصلاً ووقفاً لحذفها في الرسم. واستسهل سيبويه^(٢) حذفها في الفواصل والقوافي ولأن «أل» تعاقب التنوين، فحذفت^(٣) معها إجراء لها مجراها.

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ﴾: في «سواء» وجهان، أحدهما: أنه خبر مقدم، و«مَنْ أَسْرَ» و«مَنْ جَهَرَ» هو المبتدأ، وإنما لم يثن الخبر لأنه في الأصل مصدر، وهو هنا بمعنى مُسْتَوٍ، وقد تقدم الكلام فيه أول هذا الموضوع^(٤)، و«منكم» على هذا حال من الضمير المستتر في «سواء» لأنه بمعنى «مُسْتَوٍ». قال أبو البقاء^(٥): «ويضعف أن يكون حالاً من الضمير في «أَسْرَ» أو «جَهَرَ» لوجهين، أحدهما: تقديم ما في الصلة على الموصول أو الصفة على الموصوف، والثاني: تقديم الخبر على «منكم»،

(١) السبعة ٣٥٨. وأبو عمرو في رواية عبد الوارث.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٩. قال: «وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف: يحذف في الفواصل والقوافي».

(٣) أي فحذفت الياء مع أل إجراء للياء مع أل مجرى نون التنوين مع أل، والأوضح أن يقول: مجراه، أي مجرى التنوين.

(٤) انظر: الدر المصون ١/١٠٧.

(٥) الإملاء ٢/٦٢.

وَحَقُّهُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ». قلت: [قوله] ^(١) «وَحَقُّهُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ» يعني بعده وبعد [٥٢٦/ب] المبتدأ، وإلا يَصِرْ / كَلَامُهُ لَا مَعْنَى لَهُ.

والثاني: أنه مبتدأ، وجاز الابتداء به لوصفه بقوله «مِنْكُمْ» وَأَعْرَبَ سَيُوبَهُ ^(٢) «سَوَاءٌ عَلَيْهِ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ» كذلك. وقول ابن عطية ^(٣) أن سيُوبه ضَعَّفَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ ابْتِدَاءٌ بِنَكْرَةٍ، غَلَطَ عَلَيْهِ.

قوله: «وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ» فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى «مُسْتَخْفٍ»، وَيُرَادُ بِ«مَنْ» حِينَئِذٍ اثْنَانِ، وَحَمَلَ الْمَبْتَدَأَ الَّذِي هُوَ لَفْظَةٌ «هُوَ» عَلَى لَفْظِهَا فَأَفْرَدَهُ، وَالْخَبَرُ عَلَى مَعْنَاهَا فَتَنَاهُ. الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى «مَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ» لَا عَلَى مُسْتَخْفٍ وَحْدَهُ. وَيُرْجَحُ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ ^(٤). قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ قُلْتُ: كَانَ حَقُّ الْعِبَارَةِ أَنْ يُقَالَ: «وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَمَنْ هُوَ سَارِبٌ بِالنَّهَارِ» حَتَّى يَتَنَاوَلَ مَعْنَى الْإِسْتِوَاءِ الْمُسْتَخْفِي وَالسَّارِبُ، وَإِلَّا فَقَدْ تَنَاوَلَ وَاحِدًا هُوَ مُسْتَخْفٍ وَسَارِبٌ. قُلْتُ: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ قَوْلَهُ «وَسَارِبٌ» عَطْفٌ عَلَى «مَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ» لَا عَلَى «مُسْتَخْفٍ». وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى «مُسْتَخْفٍ»، إِلَّا أَنَّ «مَنْ» فِي مَعْنَى الْإِثْنَيْنِ، كَقَوْلِهِ ^(٥):

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُبُّ يَصْطَحِبَانِ ٢٨٤٣-

كَأَنَّهُ قِيلَ: سَوَاءٌ مِنْكُمْ اثْنَانِ ^(٦): «مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ».

(١) زيادة من (ش).

(٢) الكتاب ١/٢٢٩ - ٢٣٠.

(٣) المحرر ٨/١٣٢.

(٤) الكشف ٢/٣٥١.

(٥) تقدم برقم (١٢٣٣).

(٦) قوله «اثْنَانِ» مخروم في الأصل.

قلت: وفي عبارته بقوله «كان حقُّ العبارة كذا» سوء أدب. وقوله: «كقوله: «نَكُنْ مِثْلَ مَنْ» يشير إلى البيت المشهور في قصة بعضهم^(١) مع ذئب يخطبه:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذئبُ يَصْطَحِبَانِ

وليس في البيت حَمْلٌ على اللفظ والمعنى، إنما فيه حَمْلٌ على المعنى فقط، وهو مقصوده. وقوله «ولا فقد تناول واحداً هو مُسْتَخْفٍ وسَارِبٌ» لو قال بهذا قائل لأصاب الصواب، وهو مذهب ابن عباس ومجاهد، ذهباً إلى أن المستخفي والسارب شخص واحد، يَسْتَخْفِي^(٢) بالليل وَيَسْرُبُ بالنهار ليرى تصرفه في الناس.

الثالث: أن يكون على حذف «مَنْ» الموصولة، أي: وَمَنْ هُوَ سَارِبٌ، وهذا إنما يَتَمَشَّى عند الكوفيين، فإنهم يُجيزون حَذْفَ الموصول، وقد تقدّم استدلالهم ذلك.

والسَّارِب: اسمُ فاعِلٍ مِنْ سَرَبَ يَسْرُبُ، أي: تَصَرَّفَ كيف شاء. قال^(٣):

٢٨٤٤- أَنُنِي سَرَبْتِ وَكُنْتُ غَيْرَ سَرُوبٍ وَتُقَرَّبُ الْأَحْلَامُ غَيْرَ قَرِيبٍ
وقال آخر^(٤):

٢٨٤٥- وَكُلُّ أَنَاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهُوَ سَارِبٌ

(١) هو الفرزدق.

(٢) قوله «يستخفي» مخروم في الأصل.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم وهو في ديوانه ١٥، واللسان (سرب)، والمحرر ١٣٤/٨، والبحر ٣٥٨/٥.

(٤) تقدم برقم (١٦٣).

أي: متصرف كيف توجّه، لا يدفعه أحد عن مرعى، يصف قومه بالمنعة والقوة.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿لَهُ﴾: الضمير فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه عائذ على «من» المكررة، أي: لمن أسر القول ولمن جهر به ولمن استخفى وسرب معقبات، أي: جماعة من الملائكة يعقب بعضهم بعضاً. الثاني: أنه يعود على «من» الأخيرة، وهو قول ابن عباس. قال ابن عطية^(١): «والمعقبات على هذا: حرس الرجل وجلالته»^(٢) الذين يحفظونه. قالوا: والآية على هذا في الرؤساء الكفار، واختاره الطبري^(٣) في آخرين، إلا أن الماوردي^(٤) ذكر على هذا التأويل أن الكلام نفي، والتقدير: لا يحفظونه. وهذا ينبغي أن [لا] ^(٥) يُسمع البتة، كيف يبرز كلام موجب ويراد به نفي؟ وحذف «لا» إنما يجوز إذا كان المنفي مضارعاً في جواب قسم نحو: «تالله تفتأ»^(٦) وقد تقدّم تحريره، وإنما معنى الكلام - كما قال المهدوي - يحفظونه من أمر الله في ظنه وزعمه.

الثالث: أن الضمير في «له» يعود على الله تعالى ذكره، وفي «يحفظونه» للعبد، أي: لله ملائكة يحفظون العبد من الآفات، ويحفظون عليه أعماله، قاله الحسن.

الرابع: عود الضميرين على النبي عليه السلام، وإن لم يجز له ذكر قريب، ولتقدّم ما يشعر به في قوله: «لولا أنزل عليه»^(٧).

(٢) الجلاوة: ج جلاوز وهو الشرطي.

(١) المحرر ١٣٦/٨.

(٣) التفسير ١١٧/١٣، ١٢٣/١٣.

(٤) تفسير الماوردي ٣٢١/٢.

(٥) سقطت «لا» سهواً من الأصل وثبتت في (ش).

(٦) الآية ٨٥ من سورة يوسف. وانظر: الدر المصون ٥٤٦/٦.

(٧) الآية ٨ من الأنعام.

ومُعَقَّبَات: جمع «مُعَقَّب» بزنة مُفَعَّل، مِنْ عَقَّبَ الرجلُ إذا جاء على عَقِبِ الآخر؛ لأنَّ بعضَهُم يُعَقَّبُ بعضاً، أو لأنَّهُم يُعَقَّبُونَ ما يتكلم به. وقال الزمخشري^(١): «والأصلُ مُعَتَّقِيَات، فأُدْغِمَتِ التَّاءُ في القافِ كقوله^(٢): «وجاء المُعَذَّرُونَ»، أي: المُعْتَذِرُونَ»، ويجوز «مُعَقَّبَات» بكسر العين ولم يُقرأ به. وقال الشيخ^(٣): «وهذا وهمٌ فاحشٌ لا تُدْغِمُ التَّاءُ في القافِ، ولا القافُ في التَّاءِ، لا مِنْ كلمةٍ ولا مِنْ كلمتين، وقد نصَّ التصريفيون على أن القافَ والكافَ كُلُّ منهما يُدْغِمُ في الآخر، ولا يدْغِمان في غيرهما، ولا يُدْغِمُ غيرهما فيهما. وأمَّا تشبيهه بقوله: «وجاء المُعَذَّرُونَ» فلا يتعيَّن أن يكون أصله «المُعْتَذِرُونَ» وقد تقدَّم توجيهه^(٤)، وأنه لا يتعيَّن ذلك فيه. وأمَّا قوله «يجوز» «مُعَقَّبَات» بكسر العين فهذا لا يجوز لأنه بناء على أن أصله «مُعَتَّقِيَات» فأُدْغِمَتِ التَّاءُ في القافِ، وقد بيَّنَّا أن ذلك وهمٌ فاحشٌ»./

[٥٢٧/أ]

وفي «مُعَقَّبَات» احتمالان، أحدهما: أن يكون جمع «مُعَقَّبَةٍ» بمعنى مُعَقَّبٍ والتَّاءُ للمبالغة كعلامة ونسابة، أي: مَلِكٌ مُعَقَّبٌ، ثم جُمِعَ كعلامات ونسابات. والثاني: أن يكون «مُعَقَّبَةٍ» صفةً لجماعة، ثم جُمِعَ هذا الوصفُ. وذكر ابن جرير^(٥) أن «مُعَقَّبَةٍ» جمعُ مُعَقَّبٍ، وشبه ذلك برجل ورجل ورجالات. قال الشيخ^(٦): «وليس كما ذُكِرَ، إنما ذلك كَجَمَلٍ وجمال

(١) الكشف ٣٥٢/٢.

(٢) الآية ٩٠ من التوبة.

(٣) البحر ٣٧١/٥.

(٤) انظر: الدر ٩٦/٦.

(٥) التفسير ١١٥/١٣.

(٦) البحر ٣٧١/٥.

وجَمالات، ومُعَقَّبَةٌ ومُعَقَّبَاتٌ إنما هي كضاربة وضاربات. ويمكن أن يُجَابَ عنه بأنه يريد بذلك أنه أُطْلِقَ مِنْ حيث الاستعمالُ على جمع مُعَقَّب، وإن كان أصله أن يُطْلَقَ على مؤنث «مُعَقَّب»، فصار مثل «الواردة» للجماعة الذين يَرُدُّون، وإن كان أصله للمؤنثة من جهة أن جموع التفسير في العقلاء تُعَامَلُ معاملة المؤنثة في الإخبار وَعَوْد الضمير، ومنه قولهم «الرجال وأعضاؤها»، [و«العلماء ذاهبة إلى كذا»، وتشبيهه^(١)] ذلك برجل ورجال ورجالات من حيث المعنى لا الصناعة».

وقرأ^(٢) أَبِي إبراهيم وعُبَيْدُ اللَّهِ بن زياد^(٣) «له مَعَاقِبُ». قال الزمخشري^(٤): [«جمع مُعَقَّب أو»^(٥) مُعَقَّبَةٌ، والياء عوضٌ من حذف إحدى القافين في التفسير». قلت: ويوضح هذا ما قاله ابنُ جني^(٦)، فإنه قال: «معاقيب تكسير [مُعَقَّب بسكون العين]^(٧) وكسر القاف كُطْطِمْ وَمَطَاعِمْ، ومُقَدِّم ومَقَادِمْ، فكأنَّ مُعَقَّباً جُمِعَ على مَعَاقِبَةٍ، ثم جُعِلَتِ الياء في «معاقيب» عوضاً^(٨) من الهاء المحذوفة في مَعَاقِبَةٍ».

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وقوله «ذاهبة» في البحر: قائلة.

(٢) البحر ٣٧٢/٥، الكشف ٣٥٢/٢، الشواذ ٦٦.

(٣) عبید الله بن زياد بن أبيه أمير العراق أبو حفص، سفك الدماء، أبغضه المسلمون لِمَا فَعَلَ بالحسين رضي الله عنه، قُتِلَ سنة سبعٍ وستين. سير أعلام النبلاء ٥٤٥/٣.

(٤) الكشف ٣٥٢/٢.

(٥) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٦) المحتسب ٣٥٥/١.

(٧) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وضبط محقق المحتسب «معقب» بفتح العين وتشديد القاف المكسورة.

(٨) قوله «عوضاً» مخروم في الأصل.

قوله: «مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ» يجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «مُعَقَّبَاتٍ»، ويجوزُ أن يتعلّق بمعقّبات، و«مِنْ» لابتداء الغاية، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير الذي هو في الظرف الواقع خبراً. والكلامُ على هذه الأوجه تامٌّ عند قوله «وَمِنْ خَلْفِهِ». وعَبَّرَ أبو البقاء^(١) عن هذه الأوجه بعبارةٍ مُشكّلة هذا شَرْحُهَا، وهي قوله: «مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ» يجوز أن يكونَ صفةً لمُعَقَّبَاتٍ، وأن يكونَ ظرفاً^(٢)، وأن يكونَ حالاً مِنْ الضمير الذي فيه، فعلى هذا يتم الكلامُ عنده. انتهى.

ويجوزُ أن يتعلّق^(٣) بـ «يحفظونه»، أي: يحفظونه مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ. [فإن قلت: كيف يتعلّق حرفان]^(٤) متحدان لفظاً ومعنى بعامِلٍ واحد^(٥): وهما «مِنْ» الداخلةُ على «بَيْنَ» و«مِنْ» الداخلةُ على «أَمْرِ اللَّهِ؟» فالجواب أن «مِنْ» الثانيةً مغايرةٌ للأولى في المعنى كما ستعرفه.

قوله «يَحْفَظُونَهُ» يجوز أن يكونَ صفةً لـ «مُعَقَّبَاتٍ»، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير المستكنّ في الجارِّ الواقع خبراً. و«مِنْ أَمْرِ اللَّهِ» متعلّقُ به، و«مِنْ»: إمّا للسبب، أي: بسبب أمرِ الله، - ويدلُّ له قراءة^(٦) علي بن أبي طالب وابن عباس وزيد بن علي وعكرمة «بَأَمْرِ اللَّهِ». وقيل: المعنى على هذا: يحفظون عمله بإذن الله، فحذف المضاف - وإمّا أن تكونَ على بابها. قال أبو البقاء^(٧): «مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، أي: من الجنِّ والإنس، فتكون «مِنْ» على

(١) الإملاء ٦٢/٢.

(٢) قوله «ظرفاً» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) أي: ويجوز أن يتعلّق «مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ».

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٥) العامل «يحفظونه».

(٦) البحر ٣٧٢/٥، المحتسب ٣٥٥/١.

(٧) الإملاء ٦٢/٢.

- الرعد -

بابها» يعني أَنَّ يُرَادَ بِأَمْرِ اللَّهِ نَفْسُ مَا يُحْفَظُ مِنْهُ كَمَرَدَةِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، فَتَكُونُ «مِنْ» لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ. وَجَوَّزَ أَيْضاً أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «عَنْ»، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مَعْنَى يَلِيقُ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

ويجوز أن تتعلَّقَ ^(١) بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لِمُعَقَّبَاتٍ أَيْضاً، فيجِيءُ الوصفُ بثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ فِي بَعْضِ الْأَوَجِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ: بِكَوْنِهَا ^(٢) مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، وَبِكَوْنِهَا تَحْفَظُهُ، وَبِكَوْنِهَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، وَلَكِنْ يَتَقَدَّمُ الْوَصْفُ بِالْجُمْلَةِ عَلَى الْوَصْفِ بِالْجَارِ، وَهُوَ جَائِزٌ فَصِيحٌ. وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ كَمَا زَعَمَ الْفَرَاءُ ^(٣) وَغَيْرُهُ، وَأَنَّ الْأَصْلَ: لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ.

قوله: «وَإِذَا أَرَادَ الْعَامِلُ فِي «إِذَا» مُحذوفٌ لِدَلَالَةِ جَوَابِهَا عَلَيْهِ تَقْدِيرُهُ: لَمْ يُرَدْ، أَوْ وَقَعَ، وَنَحْوُهُمَا، وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا جَوَابُهَا؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّرِينَ نَاصِبَهُمَا مُحذوفٌ، أَيْ: يَخَافُونَ خَوْفًا وَيَطْمَعُونَ طَمَعًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّرِينَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ، وَفِي صَاحِبِ الْحَالِ حَيْثُ ذِجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولُ «يُؤَرِّكُكُمْ» الْأَوَّلِ، أَيْ: خَائِفِينَ طَامِعِينَ، أَيْ: تَخَافُونَ صَوَاعِقَهُ، وَتَطْمَعُونَ فِي مَطَرِهِ، كَمَا قَالَ الْمُتَنَبِّي ^(٤):

٢٨٤٦- فَتَى كَالسَّحَابِ الْجُونِ يُخْشَى وَيُرْتَجَى
يُرْجَى الْحَيَا مِنْهَا وَتُخْشَى الصَّوَاعِقُ

(١) أَيْ «مِنْ أَمْرِ اللَّهِ».

(٢) أَيْ بِكَوْنِ الْمُعَقَّبَاتِ.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ لَهُ ٦٠/٢.

(٤) الْدِيَوَانُ ٨٦/٣. وَالْجُونُ: مُفْرَدُهَا جَوْنٌ وَهُوَ الْأَسْوَدُ.

والثاني : أنه البرق، أي : يريكموه حال كونه ذا خوفٍ وطمع ، أو هو في نفسه خوفٌ وطمعٌ على المبالغة، والمعنى كما تقدّم . ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله، ذكره أبو البقاء^(١)، ومنعه الزمخشري^(٢) بعدم اتحاد الفاعل، يعني أن فاعل الإراءة وهو الله تعالى غير فاعل الخوف والطمع وهو ضمير المخاطبين، فاختلف فاعل الفعل المُعَلَّل وفاعل العلة. وهذا يمكن أن يجاب عنه : بأن المفعول في قوة الفاعل، فإن معنى «يُريكم» يجعلكم رائيين، فتخافون وتطمعون، ومثله في المعنى قول / النابغة الذبياني^(٣) :

[٥٢٧/ب]

٢٨٤٧- وَحَلَّتْ بِيوتِي فِي يَفَاعٍ مُنْعٍ تَخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِراً
جِذَاراً عَلَى أَنْ لَا تُنَالَ مَقَادَتِي وَلَا نِسُوتِي حَتَّى يَمْتَنَ حَرَائِراً

فـ «جِذَاراً» مفعولٌ من أجله، وفاعلُه هو المتكلم، والفعل المُعَلَّل الذي هو «حَلَّتْ» فاعله «بيوتي»، فقد اختلف الفاعل. قالوا: لكن لما كان التقدير: وَأَحَلَّتْ بِيوتِي جِذَاراً صَحَّ ذلك.

وقد جَوَزَ الزمخشري^(٤) ذلك أيضاً على حَذْفِ مضاف فقال: «إلا على تقدير حَذْفِ المضاف، أي: إرادة خوفٍ وطمع». وجَوَّزَه أيضاً على أن بعض المصادر ناب عن بعض، يعني: أن الأصل: يُريكم البرق إخافة وإطماعاً؛ فإن المرئي والمُخِيف والمُطْمِع هو الله تعالى، وناب «خوف» عن

(١) الإملاء ٦٢/٢.

(٢) الكشف ٣٥٢/٢.

(٣) تقدم الأول برقم (٢١٠٠). والثاني في ديوانه ١٣٤، والكتاب ١/١٨٥، وابن يعيش ٥٤/٢. والمقادة: الطاعة والانقياد. يقول: أحللت بيوتي في مواضع مرتفعة خوفاً منك وحفظاً لنفسي ونسوتي كيلا يصيبهن السُّبِّي.

(٤) الكشف ٣٥٢/٢.

- الرعد -

إخافة، و«طمع» عن إطماع نحو: «أثبتكم من الأرض نباتاً»^(١)، على أنه قد ذهب جماعة منهم ابن خروف^(٢) إلى أن اتحاد الفاعل ليس بشرط.

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يُجَادِلُونَ﴾: يجوز أن تكون الجملة مستأنفة أخبر عنهم بذلك، ويجوز أن تكون حالاً. وظاهر كلام الزمخشري^(٣) أنها حالٌ مِنْ مفعول «يُصِيب»، فإنه قال: «وقيل: الواو للحال، [أي: فيصيب بها مِنْ يشاء في حال جدالهم]»^(٤)، وجعلها غيره حالاً من مفعول «يشاء».

قوله: «وهو شديد المحال» [هذه الجملة حالٌ من الجلالة]^(٥) الكريمة، ويضعف استئنافها. وقرأ العامة بكسر الميم، وهو القوة والإهلاك، قال عبد المطلب^(٥):

٢٨٤٨- لَا يَغْلِبَنَّ صَلِيبُهُمْ وَمِحَالُهُمْ عَدُوًّا مِحَالِكَ
وقال الأعشى^(٦):

٢٨٤٩- فَرْعُ نَبْعٍ يَهْتَزُّ فِي غُصْنِ الْمَجْدِ
يد عظيم الندى شديد المحال

والمحال أيضاً: أشد المكايدة والمماكرة، يقال: ماحله مُمَاحَلَةٌ، ومنه:

-
- (١) الآية ١٧ من نوح.
(٢) انظر: الارتشاف ٢/٢٢١.
(٣) الكشف ٢/٣٥٣.
(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٥) اللسان (محل)، والمحمر ٨/١٤٨، والبحر ٥/٣٥٨.
(٦) ديوانه ٧، والبحر ٥/٣٥٨، والمحمر ٨/١٤٨، واللسان (محل). والنبع: شجر صلب.

تَمَحَّلَ فلانٌ لكذا، أي: تكَلَّفَ له استعمالَ الحيلة. وقال أبو زيد: «هو النُّقْمَةُ». وقال ابنُ عرفة: «هو الجدال» [وفيه على هذا] ^(١) مقابلةٌ معنويةٌ كأنه قيل: وهم يجادلون في الله وهو شديدُ الجدال.

[واختلفوا في ميمه] ^(١): فالجمهور على أنها أصليةٌ من المَحَلِّ وهو المَكْرُ والكيد، ووزنه فعالٌ كمهاد. وقال القتبي ^(٢): إنه من الحيلة، وميمُه مزيدةٌ، كمكان من الكون، ثم يقال: تمكَّنتُ. وقد غلَّطه الأزهري ^(٣) وقال: «لو كان مفعلاً من الحيلة لظهرت ^(٤) مثل: مزود ^(٥) ومحول ومحور».

وقرأ ^(٦) الأعرج والضحاك بفتحها، والظاهر أنه لغةٌ في المكسورها، وهو مذهبُ ابن عباس، فإنه فسره بالحوَل وفسره غيره بالحيلة. وقال الزمخشري ^(٧): «وقرأ الأعرج بفتح الميم على أنه مَفْعَلٌ مِنْ حالٍ يحولُ محالاً، إذا احتال، ومنه «أحولُ مِنْ ذئب» ^(٨)، أي: أشدُّ حيلةً، ويجوز أن يكونَ المعنى: شديدُ الفقر، ويكونَ مثلاً في القوَّة والقدرة، كما جاء «فساعدُ الله أشدُّ، ومُوساه أحدٌ»؛ لأنَّ الحيوانَ إذا اشتدَّ محالُه كان منعوتاً بشدةِ القوَّة والاضطلاع بما يعجزُ عنه غيره، ألا ترى إلى قولهم: «فقرته الفاقة» ^(٩) وذلك أنَّ الفقارَ عمودُ الظهر وقوامُه».

(١) مخروم في الأصل.

(٢) تفسير غريب القرآن له ٢٢٦. وانظر: اللسان (محل).

(٣) تهذيب اللغة ٩٥/٥.

(٤) أي الواو. وانظر: الممتع ٤٨٧/٢.

(٥) المزود: وعاء الزاد.

(٦) البحر ٣٧٦/٥، المحتسب ٣٥٦/١، الشواذ ٦٦.

(٧) الكشف ٣٥٣/٢.

(٨) مجمع الأمثال ٢٢٨/١.

(٩) الفاقة: الداهية.

آ. (١٤) وقوله: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾: من باب إضافة الموصوف إلى الصفة، والأصل: له الدعوة الحق كقوله: «ولدار الآخرة»^(١) على أحد الوجهين. وقال الزمخشري^(٢): «فيه وجهان، أحدهما: أن تُضاف الدعوة إلى الحق الذي هو نقيض الباطل، كما تُضاف الكلمة إليه في قوله «كلمة الحق»^(٣). والثاني: أن تُضاف إلى الحق الذي هو الله على معنى دعوة المدعو الحق الذي يسمع فيجيب». قال الشيخ^(٤): «وهذا الوجه الثاني لا يظهر؛ لأنَّ مآله إلى تقدير: لله دعوة الله كما تقول: لزيد دعوة زيد، وهذا التركيب لا يصح». قلت: وأين هذا ممَّا قاله الزمخشري حتى يردَّ عليه به؟

قوله: «والذين يَدْعُونَ» يجوز أن يُراد بالذين المشركون، فالواو في «يَدْعُونَ» عائدة، ومفعوله محذوف وهو الأصنام، والواو في «لا يَسْتَجِيبُونَ» عائِد على مفعول «يَدْعُونَ» المحذوف، وعاد عليه الضمير كالعقلاء لمعاملتهم إياه معاملتهم. والتقدير: والمشركون الذين يَدْعُونَ الأصنام لا تستجيب لهم الأصنام إلا استجابةً كاستجابة باسط كَفِّه، أي: كاستجابة الماء من بَسَطَ كَفِّه إليه، يطلب منه أن يَبْلُغَ فاه، والماء جماد لا يَشْعُرُ بِبَسَطِ كَفِّه ولا بعطشه، ولا يَقْدِرُ أن يُجِيبَهُ وَيَبْلُغَ فاه، قال معناه الزمخشري^(٥). ولَمَّا ذكر أبو البقاء^(٦) قريباً من ذلك وقَدَّرَ التقدير المذكور قال: «والمصدر في هذا التقدير مضاف

(١) الآية ١٠٩ من يوسف.

(٢) الكشف ٣٥٤/٢.

(٣) قال بعد ذلك: «للدلالة على أن الدعوة ملابسة للحق مختصة به وأنها بمعزل عن الباطل...».

(٤) البحر ٣٧٦/٥.

(٥) الكشف ٣٥٤/٢. وقال بعد ذلك: «وكذلك ما يدعونه جماد لا يحسن بدعائهم ولا يستطيع إجابتهم».

(٦) الإملاء ٦٣/٢.

إلى المفعول كقوله: «لا يَسَامُ الإنسانُ مِنْ دعاءِ الخير»^(١)، وفاعلُ هذا المصدرِ مضمَّرٌ هو ضميرُ الماءِ، أي: لا يُجيبونهم إلا كما يُجيب الماءُ باسطاً كفه إليه، والإجابةُ هنا كنايةٌ عن الانقياد. / [أ/٥٢٨]

ويجوز أن يُرادَ بالذين الأصنامُ، أي: والآلهة الذين يَدْعُونهم مِنْ دُونِ الله لا يستجيبون لهم بشيءٍ إلا استجابةً، والتقديرُ كما تقدَّم في الوجهِ قبله. وإنما جَمَعَهُم جَمَعَ العقلاء: إمَّا للاختلاط؛ لأنَّ الآلهةَ عقلاءَ وجمادَ، وإمَّا لمعاملتهم إياها معاملَةَ العقلاءِ في زعمهم، فالواوُ في «يَدْعُونَ» للمشركين، والعائدُ المحذوفُ للأصنام، وكذا واوُ «يستجيبون».

وقرأ اليزيديُّ^(٢) عن أبي عمرو «تَدْعُونَ» بالخطاب وهي مُقَوِّةٌ للوجهِ الثاني، ولم يذكرِ الزمخشريُّ^(٣) غيره.

قوله: «لِيَبْلُغَ» اللامُ متعلِّقةٌ بـ «باسط» وفاعلُ «لِيَبْلُغَ» ضميرُ الماءِ. قوله: «وما هو ببالِغِه» في «هو» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه ضميرُ الماءِ. والهاءُ في «ببالِغِه» للفم، أي: وما الماءُ ببالِغٍ فيه. الثاني: أنه ضميرُ الفم، والهاءُ في «ببالِغِه» للماء، أي: وما الفمُ ببالِغٍ الماءِ؛ إذ كلُّ واحدٍ منهما لا يبلُغُ الآخرَ على هذه الحالِ، فنسبةُ الفعلِ إلى كلِّ واحدٍ وعدمُها صحيحتان. الثالث: أن يكونَ ضميرُ الباسطِ، والهاءُ في «ببالِغِه» للماء، أي: وما باسطُ كَفِّهِ إلى الماءِ ببالِغٍ الماءِ. ولا يجوز^(٤) أن يكونَ «هو» ضميرُ الباسطِ، وفاعلُ «ببالِغِه» مضمراً والهاءُ في «ببالِغِه» للماء، لأنه حينئذٍ يكونُ

(١) الآية ٤٩ من فصلت.

(٢) البحر ٣٧٦/٥.

(٣) الكشاف ٣٥٤/٢.

(٤) انظر: الإملاء ٦٣/٢.

من باب [جَرَيَانِ الصِّفَةِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ] ^(١) له، ومتى كان كَذَا لَزِمَ إِبْرَازُ الْفَاعِلِ فَكَانَ التَّرْكِيْبُ هَكَذَا ^(٢): وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ الْمَاءُ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْهَاءَ فِي «بِبَالِغِهِ» لِلْمَاءِ جَازَ أَنْ يَكُونَ «هُوَ» ضَمِيرُ الْبَاسِطِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ.

وَالْكَافُ فِي «كَبَاسِطٍ»: إِمَّا نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، وَإِمَّا حَالٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ ^(٣).

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ ^(٤): «وَالْكَافُ فِي «كَبَاسِطٍ» إِنْ جَعَلْتَهَا حَرْفًا كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ الْمَحْذُوفِ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا اسْمًا لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَمِيرٌ». قُلْتُ: وَكَوْنُ الْكَافِ اسْمًا فِي الْكَلَامِ لَمْ يَقُلْ بِهِ الْجُمْهُورُ، بَلِ الْأَخْفَشُ ^(٥)، وَيَعْنِي بِالْمَوْصُوفِ ذَلِكَ الْمَصْدَرُ الَّذِي قَدَّرَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ.

آ. (١٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَطَوْعًا وَكَرْهًا﴾: إِمَّا مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَإِمَّا حَالٌ، أَيْ: طَائِعِينَ وَكَارِهِينَ، وَإِمَّا مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ. وَقَرَأَ أَبُو مِجْلَزٍ ^(٦): «وَالْإِيصَالُ» بِالْيَاءِ قَبْلَ الصَّادِ. وَخَرَّجَهَا ابْنُ جَنِي ^(٧) عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ «أَصَلَ» كضَارَبَ، أَيْ: دَخَلَ فِي الْأَصِيلِ، كَأَصْبَحَ، أَيْ: دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ.

(١) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ مَخْرُومٍ فِي الْأَصْلِ، أَثْبَتَاهُ مِنْ (ش).

(٢) لَمْ يَقُلْ: وَمَا الْبَاسِطُ بِبَالِغِ الْمَاءِ الْبَاسِطُ. فَالتَّقْدِيرُ الْمَمْنُوعُ أَنْ تَعِيدَ الضَّمِيرَ فِي «بِبَالِغِهِ» عَلَى الْبَاسِطِ وَتَضْمُرَ فِي «بَالِغِ» الْفَاعِلَ، لِأَنَّا لَوْ قَدَّرْنَا ذَلِكَ وَجَبَ التَّصْرِيحُ بِالْفَاعِلِ وَهُوَ فِي الْآيَةِ لَمْ يَصْنَعْ ذَلِكَ.

(٣) انْظُرْ: الدَّرُ الْمَصُونُ ١٤١/١.

(٤) الْإِمْلَاءُ ٦٣/٢.

(٥) انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي: الدَّرُ الْمَصُونُ ١٥٤/١. وَالْأَخْفَشُ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ» لَمْ يَصْرُحْ بِاسْمِ الْكَافِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

(٦) الْبَحْرُ ٣٧٨/٥، الْكَشَافُ ٣٥٥/٢.

(٧) الْمُحْتَسِبُ ٣٥٦/١.

و«ظلالهم» عطف على «مَنْ». و«بالغدو» متعلقٌ بيسجد، والباء بمعنى في، أي: في هذين الوقتين.

آ. (١٦): وقرأ^(١) الأخوان وأبو بكر عن عاصم «يسْتوي»^(٢) بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، والوجهان واضحان باعتبار أن الفاعل مجازيُ التانيث، فيجوز في فعله التذكير والتانيث، كنظائر له مرّت.

وقوله «أَمْ هَلْ» هذه «أَمْ» المنقطعة، فتقدّر بـ«هل» والهمزة عند الجمهور، وبـ«هل» وحدها عند بعضهم، وقد تقدّم ذلك محرراً، وقد يتقوّى بهذه الآية مَنْ يرى تقديرها بـ«هل» فقط بوقوع «هل» بعدها، فلو قدّرناها بـ«هل» والهمزة لزم اجتماع حرفي معنى، فتقدّرهما بـ«هل» وحدها ولا تقوية له، فإنّ الهمزة قد جامعَت «هل» في اللفظ كقول الشاعر^(٣):

أهل رَأُونَا بَوَادِي الْقَفِّ ذِي الْأَكْمِ ٢٨٥٠ -

فأولّى أن يجامعها تقديرًا. ولقائل أن يقول: لا نُسَلِّمُ أن «هل» هذه استفهامية بل بمعنى «قد»، وإليه ذهب جماعة، وإن لم يجامعها همزة كقوله تعالى: «هل أتى على الإنسان حينٌ»^(٤)، أي: قد أتى، فهنا أولّى، والسماع قد ورد بوقوع «هل» بعد «أَمْ» وبعدمه. فمن الأول هذه الآية، ومن الثاني

(١) السبعة ٣٥٨، التيسير ١٣٣، البحر ٣٧٩/٥، الحجة ٣٧٢، الإنحاف ١٦١/٢.

(٢) أي الثانية.

(٣) صدره:

سائل فوارس يربوعٍ بشدّتنا

والبيت لزيد الخيل، وهو في المقتضب ٤٤/١، والخصائص ٤٦٣/٢،

وابن عيش ١٥٢/٨، والهمع ٧٧/٢، والدرر ٩٥/٢. والشدة: الحملة.

(٤) الآية ١ من سورة الإنسان.

ما بعدها^(١) مِنْ قَوْلِهِ: «أَمْ جَعَلُوا»، وقد جمع الشاعر أيضاً بين الاستعمالين في قوله^(٢):

٢٨٥١- هل ما عَلِمْتَ وما اسْتُودِعْتَ مَكْتُومٌ
أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ
إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

[٥٢٨/ب] / والجملة من قوله «خَلَقُوا» صفةٌ لشركاء.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿أَوَدِيَّةٌ﴾: هو جمعٌ وادٍ، وجمعُ فاعِلٍ على أَفْعَلَةٍ، قال أبو البقاء^(٣): «شاذٌّ، ولم نَسْمَعْهُ في غيرِ هذا الحرف، ووجهه: أَنَّ فاعِلاً قد جاء بمعنى فَعِيلٍ، وكما جاء فَعِيلٌ وأَفْعَلَةٌ كَجَرِيْبٍ^(٤) وأَجْرِبَةٍ، كذلك فاعِلٌ»، قلت: قد سَمِعَ فاعِلٌ وأَفْعَلَةٌ في حرفين آخرين، أحدهما: قولهم: جائز^(٥) وأَجْوَزَةٌ، والثاني: نَاحِيَةٌ وَأَنْحِيَةٌ^(٦). قوله: «بَقَدَرِهَا» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ «سَأَلْتُ»، والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «أَوَدِيَّةٍ». وقرأ العامةُ بفتح الدال، وزيد^(٧) بن علي والأشهب العقيلي وأبو عمرو في روايةٍ بسكونها، وقد تقدَّم ذلك في سورة البقرة^(٨).

-
- (١) أي في الآية التي يعربها.
(٢) البيتان للعقمة بن عبدة، وهما في ديوانه، وسيبويه ٤٨٧/١، والشجري ٣٣٤/٢، وابن يعيش ١٨/٤، والمفضليات ٣٩٧، والمشكوم: المجازى.
(٣) الإملاء ٦٣/٢.
(٤) الجريب: مكيال.
(٥) الجائز من البيت: الخشبة التي تحمل خشب البيت. وانظر: اللسان (جوز).
(٦) الناحية: الجانب، وثمة ناذٍ وأندية.
(٧) الإتحاف ١٦١/٢، البحر ٣٨١/٥. (٨) انظر: الدر المصون ٤٨٨/٢.

و «احتمل» بمعنى حَمَلَ فافْتَعَلَ بمعنى المجرد، وإنما نَكَّر الأودية وعَرَّف السَّيْلَ؛ لأنَّ المطر يَنْزِلُ في البَقاع على المناوبة، فتَسِيلُ بعضُ أودية الأرض دونَ بعضٍ، وتعريفُ السَّيْلِ لأنه قد فُهِمَ من الفعل قبله وهو «فسالت» وهو لو ذُكِرَ لكان نكرةً، فلَمَّا أُعيدَ أُعيدَ بلفظ التعريفِ نحو: «رأيت رجلاً فأكرمت الرجل» [والزَّبد: وَضَرُ الغَلِيانِ وَخَبْثُهُ] ^(١) قال النابغة ^(٢):

٢٨٥٢- فما الفُراتُ إذا هَبَّ الرياحُ له
تَرمي غوارِبُه العِبرَينَ بالزَّبدِ

وقيل: هو ما يَحْتَمِلُه السَّيْلُ مِنْ غُشَاءٍ ونحوه، وما يرمي به [على] ضِفَّتُهُ مِنَ الحَبَابِ ^(٣). وقيل: هو ما يَطْرُحُه الوادي إذا جاش ماؤه، وارتفعت ^(٤) أمواجه. وهي عباراتٌ متقاربة. والزَّبد: المستخرجُ من اللبن. قيل: مشتقٌّ مِنْ هذا لِمِشَابَهَتِهِ إياه في اللون، ويقال: زَبَدْتُهُ زَبْدًا، أي: أعطيته مالاً، يُضْرَبُ به المثلُ في الكثرة، وفي الحديث: «غَفِرْتُ لَهُ ذَنْبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ» ^(٥).

قوله: «وَمِمَّا يُوقِدُونَ» هذا الجارُّ [خبر مقدَّم، ومبتدؤه «زَبَدٌ»] ^(٦). و«مثله» صفةُ المبتدأ، والتقدير: ومن الجواهر التي هي كالنحاس والذهب

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) ديوانه ٢٢، والبحر ٣٥٨/٥. وغواربه: أمواجه مفردة: غارب، وغارب كل شيء: ما ارتفع منه. وعبراه: شطاه، مفردة غير.

(٣) الحباب: ما يظهر على وجه الماء من أثر الريح، أو الفقاقيع.

(٤) قوله «وارتفعت» مخروم في الأصل.

(٥) رواه البخاري: فتح الباري ٢٠٦/١١، ٨٠ كتاب الدعوات، ٦٥ فضل التسييح، وأحمد ١٥٨/٢، وابن ماجه ١٢٥٣/٢، ٣٣ كتاب الأدب، ٥٦ فضل التسييح..

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

— الرعد —

والفضة زَبَدٌ، أي: خَبِثَ مثله، أي: مثل زَبَدِ الماء، ووجه المماثلة: أن كلا منهما ناشئ من الأكدار.

وَقَرَأَ^(١) الْأَخَوَانِ وَحَفِصُ «يُوقِدُونَ» بالياء من تحت، أي: الناس، والباقون بالتاء من فوق على الخطاب.

و «عليه» متعلق بـ «يُوقِدُونَ». وأما «في النار» ففيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ يوقدون، وهو قول الفارسي^(٢) والحويني وأبي البقاء^(٣). الثاني: أنه متعلق بمحذوف، أي: كائناً أو ثابتاً، قاله مكى^(٤) وغيره. ومنعوا تعلقه بـ «يُوقِدُونَ» لأنهم زعموا أنه لا يُوقَد على شيء إلا وهو في النار، وتعلق حرف الجر بـ «يُوقِدُونَ» يقتضي تخصيص حال من حال أخرى. وهذا غير لازم. قال أبو علي^(٥): «قد يُوقَد على الشيء وإن لم يكن في النار، كقوله تعالى: «فَأَوْقَدْ لِي يَا هَامَانَ عَلَى الطِّينِ»^(٦) والطِّين لم يكن فيها، وإنما يُصْبِه لَهَا، وأيضاً فقد يكون ذلك على سبيل التوكيد كقوله تعالى: «وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ»^(٧).

قوله: «ابتغاء» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفعول من أجله. والثاني: أنه مصدر في موضع الحال، أي: مُتَبَغِّينَ حَلِيَّةً، و «حَلِيَّةٌ» مفعول معنى. «أو متاعٍ» نَسَقَ عَلَى «حَلِيَّةٍ»، فالحَلِيَّةُ ما يُتَزَيَّنُ به، والمَتَاعُ: ما يَقْضُونَ به.

(١) السبعة ٣٥٨، الحجة ٣٧٣، التيسير ١٣٣، البحر ٣٨١/٥، الإنحاف ١٦٢/٢.

(٢) الحجة (خ) ٢٩٤/٣.

(٣) الإملاء ٦٣/٢.

(٤) ليس في «المشكل» و «الكشف» إشارة إلى ذلك.

(٥) الحجة (خ) ٢٩٤/٣.

(٦) الآية ٣٨ من القصص.

(٧) الآية ٣٨ من الأنعام.

حَوَائِجَهُمْ كَالْمَسَاحِي^(١) مِنَ الْحَدِيدِ وَنَحْوِهَا. وَ «مِنْ» فِي قَوْلِهِ «وَمِمَّا يُوقِدُونَ» تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ لابتداءِ الغاية، أي: وَمِنْهُ يَنْشَأُ رَبْدٌ مِثْلُ رَبْدِ الْمَاءِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ، بِمَعْنَى: وَبَعْضُهُ رَبْدٌ.

قَوْلُهُ: «جُفَاءً» حَالٌ. وَالْجُفَاءُ: قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: «الْمُتَفَرِّقُ». يُقَالُ: جَفَّاتِ الرِّيحُ السَّحَابَ، أَي: قَطَعَتْهُ وَفَرَّقَتْهُ. وَقِيلَ: الْجُفَاءُ: مَا يَرْمِي بِهِ السَّيْلُ. يُقَالُ: جَفَّاتِ الْقِدْرُ بَرِيدَهَا تَجْفَأُ، وَجَفَأَ السَّيْلُ بِرَبْدِهِ وَأَجْفَأَ وَأَجْفَلَ، وَبِاللَّامِ قَرَأَ رُؤْيَا بَنِ الْعِجَاجِ^(٢). قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَا يُقْرَأُ بِقِرَاءَةِ رُؤْيَا، لِأَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ الْفَارَ» يَعْنِي أَنَّهُ أَعْرَابِيٌّ جَافٍ. قُلْتُ: قَدْ تَقَدَّمَ ثَنَاءُ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٣) عَلَيْهِ أَوَّلَ الْبَقَرَةِ، وَذَكَرَ فَصَاحَتِهِ. وَقَدْ وَجَّهُوا قِرَاءَتَهُ بِأَنَّهَا مِنْ أَجْفَلَتِ الرِّيحُ الْغَنَمَ، أَي: فَرَّقَتْهُ قِطْعًا فَهِيَ فِي الْمَعْنَى كَقِرَاءَةِ الْعَامَّةِ بِالْهَمْزَةِ.

وَفِي هَمْزَةِ «جُفَاءً» وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهَا أَصْلٌ لِثَبُوتِهَا فِي تَصَارِيفِ هَذِهِ الْمَادَّةِ كَمَا رَأَيْتُ. وَالثَّانِي: بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ، وَكَأَنَّهُ مَخْتَارٌ أَبِي الْبَقَاءِ^(٤) وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَادَّةَ جَفَا يَجْفُو لَا يَلِيقُ مَعْنَاهَا هُنَا، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْإِشْتِرَاكِ.

قَوْلُهُ: «كَذَلِكَ يَضْرِبُ» / الْكَافُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، أَي: مِثْلُ ذَلِكَ [أ/٥٢٩] الضَّرْبُ يَضْرِبُ.

آ. (١٨) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِـ «يَضْرِبُ» وَبِهِ بَدَأَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥). قَالَ: «أَي: كَذَلِكَ يَضْرِبُ الْأَمْثَالَ لِلْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا، وَلِلْكَافِرِينَ الَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا».

(١) الْمِسْحَاةُ: أَدَاةٌ تُقْسَرُ بِهَا الْأَرْضُ وَتَجْرَفُ.

(٢) الْبَحْرُ ٣٨٢/٥، وَالْقُرْطُبِيُّ ٣٠٥/٩، وَالشَّوَاذُ ٦٦.

(٣) الْكَشَافُ ٢٦٤/١.

(٤) الْإِمْلَاءُ ٦٣/٢.

(٥) الْكَشَافُ ٣٥٦/٢.

والْحُسْنَى صفةٌ لمصدرٍ «استجابوا»، أي: استجابوا الاستجابة الحُسْنَى .
وقوله: «لو أن لهم ما في الأرض» كلامٌ مبتدأ في ذِكر ما أعَدَّ لغيرِ
المستجيبين». قال الشيخ^(١): «والتفسيرُ الأولُ أَوْلَى» يعني به أن «للذين»
خبرٌ مقدَّم، و«الحُسْنَى» مبتدأ مؤخر كما سيأتي إيضاحه.

قال: «لأن فيه ضَرْبُ الأمثالِ غيرُ مقيِّدٍ بمثل هذين، واللَّهُ تعالى قد
ضَرْبَ أمثالاً كثيرةً في هذين وفي غيرهما، ولأنَّ فيه ذِكرَ ثوابِ المستجيبين،
بخلاف قولِ الزمخشريِّ، فكما ذَكَرَ ما لغيرِ المستجيبين من العقابِ ذَكَرَ
ما للمستجيبين من الثَّوابِ؛ ولأنَّ تقديرَه بالاستجابة الحُسْنَى مُشعرٌ بتقييدِ
الاستجابة، ومقابلها ليس نفي الاستجابة مطلقاً، إنما مقابلها نفيُ
الاستجابة^(٢) الحُسْنَى، واللَّهُ تعالى قد نفى الاستجابة مطلقاً، ولأنَّه على قوله
يكون قوله «لو أن لهم ما في الأرض» مُفْلَتاً أو كالمُفْلَتِ^(٣)؛ إذ يصير المعنى:
كذلك يَضْرِبُ اللَّهُ الأمثالَ للمؤمنين وللکافرين لو أن لهم ما في الأرض،
فلو كان التركيبُ بحرفِ رابطٍ «لو»^(٤) بما قبلها زال التفلُّت، وأيضاً فيوهمُ
الاشتراكُ في الضمير، وإن كان تخصيصُ ذلك بالكافرين معلوماً.

قلت: قوله «لأن فيه ضَرْبُ الأمثالِ غيرُ مقيِّدٍ» ليس في قولِ الزمخشري
ما يقتضي التقييدَ. وقوله: «ولأنَّ فيه ذِكرَ ثوابِ المستجيبين» إلى آخره،
ما ذكره الزمخشري أيضاً يُؤخذ من فحواءِ ثوابهم. وقوله «واللَّهُ تعالى نفى
الاستجابة مطلقاً» ممنوعٌ؛ بل نفى تلك الاستجابة الأولى، لا يُقال: فَبَيَّنَتْ
استجابةً غيرَ حُسْنَى؛ لأنَّ هذه الصفةَ لا مفهومَ لها؛ إذ الواقعُ أنَّ الاستجابةَ

(١) البحر ٣٨٣/٥.

(٢) قوله «الاستجابة» مخروم في الأصل.

(٣) قوله «كالمفلة» مخروم في الأصل.

(٤) قوله «لو بما قبلها» مخروم في الأصل.

الله لا تكون إلا حُسنِي. وقوله: «يَصِيرُ مُفْلِتاً» كيف يكون مُفْلِتاً مع قول الزمخشري: [كلام] مبتدأ في ذُكر ما أَعَدَّ لهم؟ وقوله: «وأيضاً فيوهمُ الاشتراك» كيف يُتَوَهَّمُ هذا بوجه من الوجوه؟ وكيف يقول ذلك مع قوله «وإن كان تخصيصُ ذلك بالكافرين معلوماً» فإذا عُلِمَ كيف يُتَوَهَّمُ؟

والوجه الثاني: أن يكون «للذين» خبراً مقدّماً، والمبتدأ «الحُسنِي»، و«الذين لم يَسْتَجِيبُوا» مبتدأ، وخبره الجملة الامتناعية بعده. ويجوز على الوجه الأول أن يكون «والذين لم يستجيبوا» مبتدأ، وخبره الجملة الامتناعية بعده، وإنما خصَّ بضرب الأمثال الذين استجابوا، لانفعائهم دون غيرهم.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ﴾: كقوله: «أَفَلَمْ» وقد تقدّم تقريرُ القولين فيه، ومذهب الزمخشري^(١) فيه بُعدُ هنا.

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْفُونَ﴾: يجوز أن يكون نعتاً لأولي أو بدلاً منه أو بياناً له، أو مرفوعاً على إضمار مبتدأ، أو منصوباً على إضمار فعل، كلاهما على المدح، أو هو مرفوعٌ بالابتداء، وما بعده عطفٌ عليه. و«أولئك لهم عُقْبَى الدار» خبره.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿ابْتِغَاءَ وَجْهِ﴾: يجوز أن يكون مفعولاً له وهو الظاهر، وأن يكون حالاً، أي: مُبْتَغِينَ، والمصدرُ مضافٌ لمفعوله.

قوله: «عُقْبَى الدار» يجوز أن يكون مبتدأ، خبره الجارُّ قبله، والجملة خبرٌ «أولئك»، ويجوز أن يكون «لهم» خبرٌ «أولئك» و«عُقْبَى» فاعلٌ بالاستقرار.

(١) مذهب الزمخشري تقدير فعل قبل الفاء عطف عليه ما بعده والهمزة في موضعها غير منوي بها التأخير. انظر: الدر المصون ٣٢٨/١، والزمخشري في هذا الموضع لم يقدّر شيئاً.

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿جَنَاتُ عَدْنٍ﴾: يجوز أن يكون بدلاً من «عقبى»، وأن يكون بياناً، وأن يكون خبر مبتدأ مضمّر، وأن يكون مبتدأ خبره «يَدْخُلُونَهَا» وقرأ النخعي^(١) «جنة» بالإنفراد. وتقدّم الخلاف في «يَدْخُلُونَهَا»^(٢).

والجملة من «يَدْخُلُونَهَا» تحتل الاستئناف أو الحالية المقدرة.

قوله: «وَمَنْ صَلَحَ» يجوز أن يكون مرفوعاً عطفاً على الواو، وأغنى الفصل بالمفعول عن التأكيد بالضمير المنفصل، وأن يكون منصوباً على المفعول معه، وهو مرجوح.

وقرأ^(٣) ابن أبي عبله «صَلَحَ» بضم اللام، وهي لغة مَرْجُوحَة.

قوله: «مِنْ آبَائِهِمْ» في محلّ الحال من «مَنْ صَلَحَ» و«مِنْ» لبيان الجنس. وقرأ^(٤) عيسى الثقفي «وَدُرِّيَّتِهِمْ» بالتوحيد.

قوله: «سَلَامٌ» الجملة محكيّة بقول مضمّر، والقول المضمّر حال من فاعل «يَدْخُلُونَ»، أي: يَدْخُلُونَ قائلين.

[٥٢٩/ب]

/ قوله: «بِمَا صَبَرْتُمْ» متعلّق بما تعلّق به «عليكم»، و«ما» مصدرية، أي: بسبب صبركم. ولا يتعلّق بـ «سَلَامٌ» لأنه لا يُفصل بين المصدر ومعموله بالخبر.

(١) البحر ٣٨٦/٥.

(٢) يعني بذلك الخلاف بين البصريين والكوفيين إذا جرى الوصف على غير من هوله فهل يجب إبراز الضمير؟

(٣) البحر ٣٨٧/٥، الكشف ٣٥٨/٢.

(٤) البحر ٣٨٧/٥.

قاله أبو البقاء^(١). وقال الزمخشري^(٢): «ويجوز أن يتعلّق بـ «سلام»، أي: نُسَلِّم عليكم ونُكْرِمكم بصبركم»، ولمّا نقله عنه الشيخ^(٣) لم يُعترض عليه بشيء. والظاهر أنه لا يُعترض عليه بما تقدّم؛ لأنّ ذلك في المصدر المؤول بحرف مصدرى وفعل، وهذا المصدر ليس من ذلك. والباء: إمّا سببية كما تقدّم، وإمّا بمعنى بَدَل، أي: بَدَل صبركم، أي: بما احتملتُم مَشاقّ الصبر. وقيل: «بما صَبَرْتُم» خبر مبتدأ مضمّر، أي: هذا الثواب الجزيل بما صبرتم.

وقرأ الجمهور «فِنَعَم» بكسر النون وسكون العين، وابن يعمر^(٥) بالفتح والكسر، وقد تقدّم أنها الأصل كقوله^(٦):

٢٨٥٣ - نَعَمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

وابن وثاب بالفتح والسكون، وهي تخفيف الأصل، ولغة تميم تسكين عين فعل مطلقاً. والمخصوص بالمدح محذوف، أي: الجنة.

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ﴾: مبتدأ، والجملة من قوله «أولئك لهم اللعنة» خبره. والكلام في اللعنة كالكلام في «عقبى الدار»^(٧).

(١) الإملاء ٦٤/٢.

(٢) الكشف ٣٥٨/٢. (٣) البحر ٣٨٧/٥.

(٤) انظر لغات «نعم» في الخزانة ١٠١/٤.

(٥) البحر ٣٨٧/٥، المحتسب ٣٥٦/١.

(٦) البيت لطرفة وصدره:

خالتي والنفس قدماً إنهم

وهو في ديوانه ٧٢، والمحتسب ٣٥٧/١، والخزانة ١٠١/٤. والشطرنج:

مفردا شطير، يعني الغرباء. (٧) من الآية ٢٢.

آ. (٢٦) وقرأ زيد بن علي «ويَقْدُر» بضم العين.

قوله: «وفرحوا» هذا استئناف إخبار. وقيل: بل [هو عطف على صلة «الذين»]^(١) قبله. وفيه نظر: من حيث الفصل بين أبعاض الصلة بالخبر، وأيضاً فإن هذا ماضٍ وما قبله مستقبل، ولا بد من التوافق في الزمان^(٢)، إلا أن يُقال: المقصود استمرارهم^(٣) بذلك، وإن الماضي متى وقع صلة صلح للمضي والاستقبال.

قوله: «وما الحياة الدنيا في الآخرة»، أي: في جنب الآخرة. وهذا الجار في موضع الحال تقديره: وما الحياة القريبة كائنة في جنب الآخرة إلا متاع، ولا يجوز تعلُّقه بالحياة ولا بالدنيا لأنهما لا يقعان في الآخرة.

آ. (٢٧) والضمير في «عليه» عائد على الله تعالى، أي: إلى دينه وشريعته. وقيل: على الرسول. وقيل: على القرآن.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ﴾: يجوز فيه خمسة أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ خبره الموصول الثاني^(٤)، وما بينهما اعتراض. [الثاني: أنه بدل]^(٥) مِنْ «مَنْ أَنَاب». الثالث: أنه عطف بيان له. الرابع: أنه خبر مبتدأ مضمّر. الخامس: أنه منصوب بإضمار فعل.

قوله: «بذكر الله» يجوز أن يتعلّق بـ «تطمئن» فتكون الباء سببية، أي:

(١) البحر ٣٨٨/٥.

(٢) وهو قوله «والذين ينقضون»، وما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) هذا الشرط غير وارد في الصلوات المعطوفة

(٤) مخروم في الأصل.

(٥) وهو قوله «الذين آمنوا».

(٦) مخروم في الأصل.

بسبب ذِكْر الله . وقال أبو البقاء^(١) : « ويجوز أن يكونَ مفعولاً به ، أي :
الطمأنينةُ تحْصُلُ بِذِكْرِ الله ، الثاني^(٢) : أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ
« قلوبُهم » ، أي : تطمئنُّ وفيها ذِكْرُ اللَّهِ » .

آ . (٢٩) قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ﴾ : فيه أوجه : أن
يكونَ بدلاً من « القلوب » على حَذْفِ مضاف ، أي : قلوب الذين آمنوا ، وأن
يكونَ بدلاً مِنْ « مَنْ أَنَابَ » ، وهذا على قولٍ مَنْ لم يجعلِ الموصولَ الأول
بدلاً مِنْ « مَنْ أَنَابَ » ، وإلا كان يَتَوَالَى بدلان . وأن يكونَ مبتدأً ،
و « طَوْبَى لَهُمْ » جملةٌ خبرية . وأن يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضمَر . وأن يكونَ منصوباً
بإضمارِ فعلٍ . والجملةُ مِنْ « طَوْبَى لَهُمْ » على هذين الوجهين حالٌ مقدَّرة ،
العامِلُ فيها « آمَنُوا وَعَمِلُوا » .

وواوُ « طَوْبَى » منقلبةٌ عن ياءٍ لأنها من الطَّيِّب ، وإنما قُلِبَتْ لأجلِ
الضمة قبلها^(٣) كمُوسِر ومُوقِن من اليُسْر واليقين . واختلفوا فيها : ف قيل : هي
اسمٌ مفردٌ مصدرٌ كِبْشَرى ورُجعى ، مِنْ طاب يطيب . وقيل : بل هي جمعُ
« طَيِّبَةٍ » كما قالوا : كُوسَى في جمع كَيْسَةٍ ، وَضُوقَى في جمع ضَيْقَةٍ . ويجوز
أن يقال : « طَيِّبَى » بكسر الفاء وكذلك الكَيْسَى والضَيْقَى . وهل هي اسمٌ
لشجرةٍ بعينها أو اسمٌ للجنة بلغة الهند أو الحبشة ؟ خلافٌ مشهور .

وجاز الابتداء بـ « طَوْبَى » : إمَّا لأنها عَلِمَ لشيءٍ بعينه ، وإمَّا لأنها نكرةٌ في
معنى الدعاء كَسَلام عليك ووَيْلُ له ، كذا قال سيوريه^(٤) . وقال ابن مالك : « إنه

(١) الإملاء ٦٤/٢ .

(٢) أي مما أجازهُ أبو البقاء .

(٣) وكونها اسماً . انظر : الممتع ٤٩٣/٢ .

(٤) الكتاب ١٦٦/١ .

يُلْتَزَم رَفْعُهَا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا نَوَاسِخُهَا. وَهَذَا يَرُدُّ عَلَيْهِ: أَنَّ بَعْضَهُمْ جَعَلَهَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَنْصُوبَةً بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، أَي: وَجَعَلَ لَهُمْ طُوبَى، وَقَدْ يَتَأَيَّدُ ذَلِكَ بِقِرَاءَةِ^(١) عَيْسَى الثَّقَفِيِّ «وَحُسْنَ مَأَبٍ» بِنَصْبِ النُّونِ. قَالَ^(٢): «إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «طُوبَى»، وَإِنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ». قَالَ ثَعْلَبُ: «وَطُوبَى عَلَى هَذَا مَصْدَرٌ كَمَا قَالُوا: سَقِيًّا». وَخَرَجَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ صَاحِبُ «اللُّوَامِحِ» عَلَى النِّدَاءِ كـ «يَا أَسْفَا»^(٣) عَلَى الْفَوْتِ^(٤)، يَعْنِي أَنَّ «طُوبَى» تَصَافُ لِلضَّمِيرِ، وَاللَّامُ / مَقْحَمَةٌ، كَقَوْلِهِ^(٥):

يا بُوسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ ٢٨٤٥ -

و [قوله] ^(٦):

٢٨٥٥ - يا بُوسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتِرَاحُوا

وَلِذَلِكَ سَقَطَ التَّنْوِينُ مِنْ «بُوسَ» كَأَنَّهُ قِيلَ: يَا طَيِّبَاهُمْ، أَي: مَا أَطْيَبَهُمْ وَأَحْسَنَ مَا بَهُمْ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٧): «وَمَعْنَى طُوبَى لَكَ: أَصَبْتَ خَيْرًا وَطَيِّبًا، وَمَحَلُّهَا النَّصْبُ أَوْ الرِّفْعُ كَقَوْلِكَ: طَيِّبًا لَكَ وَطَيِّبٌ لَكَ، وَسَلَامًا لَكَ، وَسَلَامٌ لَكَ، وَالْقِرَاءَةُ فِي قَوْلِهِ: «وَحُسْنَ مَأَبٍ» بِالنَّصْبِ وَالرِّفْعِ تَدُلُّكَ عَلَى مَحَلِّيَّهَا، وَاللَّامُ فِي «لَهُمْ»^(٨) لِلْبَيَانِ، مِثْلُهَا فِي «سَقِيًّا لَكَ». فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَنْصَرِّفُ وَلَا تَلْزَمُ الرِّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ.

(١) البحر ٣٩٠/٥، والإتحاف ١٦٢/٢.

(٢) نسب أبو حيان هذا القول لثعلب. البحر ٣٩٠/٥.

(٣) الآية ٨٤ من يوسف.

(٤) أي يندب ما فاته.

(٥) تقدم برقم (٤٠٠).

(٦) تقدم برقم (٢٧٠٠).

(٧) الكشف ٣٥٩/٢.

(٨) الأصل: «لَكَ» وهو سهو.

- الرعد -

وقرأ^(١) مَكْوَزَةُ الأعرابي «طَيْبَى» بكسرِ الطاءِ لِتَسْلَمَ الياءُ نحو:
يُبِضُ^(٢) وَمَعِيشَةٌ^(٣).

وَقُرِئَ^(٤) «وَحُسْنَ مَابٍ» بفتح النون ورفع «مَابٍ» على أنه فعلٌ
ماضٍ، أصله «حُسْنٌ» فَتَقَلَّتْ ضَمَّةُ العينِ إلى الفاءِ قَصْداً للمدح،
كقولهم^(٥):

٢٨٥٦ - حُسْنَ ذَا أَدْبَا
و«مَابٍ» فاعله.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ﴾: الكافُ في محلِّ
نصبٍ كنظائرها. قال الزمخشري^(٦): «مثلُ ذلك الإرسالِ أَرْسَلْنَاكَ، يعني:
أَرْسَلْنَاكَ إرسالاً له شأنٌ». وقيل: الكافُ متعلِّقةٌ بالمعنى الذي في قوله «إِنَّ

(١) في البحر ٣٩٠/٥ «بكرة»، وفي الكشف ٣٥٩/٢ - كما في السمين - «مكوزة»،
وفي الشواذ ٦٧ «مكورة» ولم أقف عليه.

(٢) أصلها «يُبِضُ» جمع أبيض كَصُفْرُ جمع أصفر، ولو لم تكسر الباء لقلنا: بُوض.
المتنع ٤٥٨.

(٣) تابع السمينُ الزمخشريُّ في هذا المثال، ولعله لا يصحُّ لأنَّ أصلها مَعِيشَةٌ، نُقِلَتْ
كسرة الياءِ إلى العين الساكنة فأين تغيير الضم إلى الكسر؟

(٤) البحر ٣٩٠/٥.

(٥) تمامه:

لَمْ يَمْنَعْ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَمَا
أَعْطَيْهِمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدْبَا

وهو لسهم بن حنظلة الغنوي، في اللسان «حسن»، والأصمعيات ٥٦،
والخزانة ١٢٣/٤.

(٦) الكشف ٣٥٩/٢.

اللَّهُ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي^(١)» أي: «كما أنفذ الله هذا كذلك أرسلناك»^(٢). وقال ابن عطية^(٣): «الذي يظهر لي أن المعنى: كما أجرنا العادة بأن الله يُضِلُّ وَيَهْدِي لا الآيات المقترحة، فكذلك أيضاً فعلنا في هذه الأمة: أرسلناك إليها بوحى لا بآيات مقترحة».

وقال أبو البقاء^(٤): «كذلك» [التقدير:]^(٥) الأمر كذلك فجعلها في موضع رفع. وقال الحوفي: «الكاف للتشبيه في موضع نصب، أي: كَفَعَلْنَا الهداية والإضلال». والإشارة بـ «ذلك» إلى ما وُصِفَ به نفسه مِنْ أَنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ.

قوله: «قَدْ خَلَتْ» جملة [في محل جرّ صفة]^(٦). و«لَتَلَوَّ» متعلّق بـ «أَرْسَلْنَاكَ».

قوله: «وَهُمْ يَكْفُرُونَ» يجوز أن تكون هذه الجملة استثنائية وأن تكون حالية، والضمير في «وَهُمْ» عائذ على «أمة» من حيث المعنى، ولو عاد على لفظها لكان التركيب «وهي تكفر». وقيل: الضمير عائذ على «أمة» وعلى «أمم». وقيل: على الذين قالوا: «لولا أنزل»^(٧).

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا﴾: جوابها محذوف، أي: لكان هذا القرآن، لأنه في غاية ما يكون من الصحة. وقيل: تقديره:

(١) الآية ٢٧.

(٢) ذكر ابن عطية هذا القول في تفسيره ١٦٩/٨.

(٣) المحرر ١٦٩/٨.

(٤) الإملاء ٦٤/٢.

(٥) زيادة من (ش) والإملاء.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٧) في الآية ٢٧.

لما آمنوا. ونُقِلَ عن الفراء^(١) أنَّ جوابَ «لو» هي الجملة من قوله «وهم يكفرون» ففي الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، وما بينهما اعتراضٌ. وهذا في الحقيقة دالٌّ على الجوابِ. وإنما حُذِفَت التاءُ في قوله «وَكُلُّمُ بِهِ الْمَوْتَى» وَبَتَّتْ في الفعلين قبله لأنه من باب التغليب؛ لأنَّ «الْمَوْتَى» يشمل المذكَرَ والمؤنث^(٢).

قوله: «أَفَلَمْ يَنْتَسِ الَّذِينَ» أصلُ اليأسِ: قَطْعُ الطمعِ عن الشيء والقنوطُ فيه. واختلف الناسُ فيه ههنا: فقال بعضهم: هو هنا على بابهِ، والمعنى: أفلم يَنْتَسِ الذين آمنوا من إيمانِ الكفار من قريش، وذلك أنهم لما سألوا هذه الآياتِ طمعوا في إيمانهم وطلبوا نزولَ هذه الآياتِ ليؤمنَ الكفار، وعَلِمَ اللهُ أنهم لا يؤمنون فقال: أفلم يَنْتَسُوا من إيمانهم، قاله الكسائي. وقال الفراء^(٣): «أَوْقَعَ اللهُ للمؤمنين أن لو يشاء اللهُ لَهْدَى الناسَ جميعاً فقال: أفلم يَنْتَسُوا علماً، يقول: أَيْتَسَهُمُ الْعِلْمُ مضمراً، كما تقول في الكلام: يَنْتَسَتْ منك أن لا تفلح، كأنه قال: عَلِمَهُ علماً»، قال: فَيَنْتَسَتْ بمعنى عَلِمَتْ، وإن لم يكن قد سمع، فإنه يتوجَّه إلى ذلك بالتأويل.

وقال ابن عطية^(٤): «ويحتمل أن يكونَ «اليأسُ» في هذه الآية على بابهِ، وذلك: أنه لما أبعدَ إيمانهم في قوله: «ولو أن قرآنًا» على التأويلين في المحذوفِ المقدَّر قال في هذه: أفلم يَنْتَسِ المؤمنون من إيمانِ هؤلاءِ علماً منهم أن لو يشاء اللهُ لَهْدَى الناسَ جميعاً».

(١) معاني القرآن ٦٣/٢.

(٢) الأقرب أن يقول: إن جمع التكسير يجوز في فعله التأنيث والتذكير.

(٣) معاني القرآن ٦٣/٢.

(٤) المحرر ١٧٢/٨.

وقال الزمخشري^(١): «ويجوز أن يتعلّق «أَنْ لَوْ يَشَاءُ» بِأَمْنَوْا عَلَى: أَوْلَم يَقْنَطُ عَنْ إِيْمَانٍ هَؤُلَاءِ الْكَفَرَةُ الَّذِينَ آمَنُوا بِأَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً وَلَهْدَاهُمْ» وهذا قد سبقه إليه أبو العباس.

[٥٣٠/ب] وقال الشيخ^(٢): «وَيُحْتَمَلُ عِنْدِي وَجْهٌ آخَرُ غَيْرُ الَّذِي ذَكَرُوهُ: وَهُوَ أَنَّ الْكَلَامَ تَأَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ «أَفَلَمْ يَنْتَسِ الَّذِينَ آمَنُوا» وَهُوَ تَقْرِيرٌ، أَي: قَدْ يَنْتَسِ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ إِيْمَانِ الْمَعَانِدِينَ، وَ«أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ» جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ، أَي: وَأَقْسِمُ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْقَسَمِ وَجُودُ «أَنْ» مَعَ «لَوْ»، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

٢٨٥٧- أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرّاً

وما بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَمِينِ

وقول الآخر^(٤):

٢٨٥٨- فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ

لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مَظْلِمٌ

وقد ذكر سيبويه^(٥) أَنَّ «أَنْ» تَأْتِي بَعْدَ الْقَسَمِ، وَجَعَلَهَا ابْنُ عَصْفُورٍ^(٦) رَابِطَةً لِلْقَسَمِ بِالْجُمْلَةِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهَا.

(١) الكشف ٣٦١/٢.

(٢) البحر ٣٩٢/٥.

(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في المغني ٥٠، وشرح التصريح ٢٣٣/٢، ويروى «ولا العتيق».

(٤) البيت للمسيب بن علس، وهو في الكتاب ٤٥٥/١، وابن يعيش ٩٤/٩، والخزانة ٢٢٤/٤، والمغني ٥٠، وشرح التصريح ٢٣٣/٢.

(٥) الكتاب ٤٥٥/١.

(٦) شرح جمل الزجاجي له ٥٢٨/١.

وقال بعضهم: «بل هو هنا بمعنى عَلِمَ وَتَبَيَّنَ. قال القاسم بن معن^(١) وهو من ثقات الكوفيين: «هي لغة هوازن»^(٢). وقال ابن الكلبي: «هي لغة حي من النخع»^(٣)، ومنه قول رباح بن عدي^(٤):

٢٨٥٩ - أَلَمْ تَيْشَسِ الْأَقْوَامُ أَنِي أَنَا ابْنُهُ وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ نَائِيًا
وقول سحيم^(٥):

٢٨٦٠ - أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِي

أَلَمْ تَيْشَسُوا أَنِي ابْنُ فَارِسٍ زَهْدَمِ

وقول الآخر^(٦):

٢٨٦١ - حَتَّى إِذَا يَشَسَ الرُّمَاءُ وَأَرْسَلُوا

غُضْفًا دَوَاجِنَ قَافِلًا أَغْصَامُهَا

ورَدَّ الْفَرَاءُ^(٧) هذا وقال: «لَمْ أَسْمَعْ يَشَسْتُ بِمَعْنَى عَلِمْتُ». ورَدَّ عَلَيْهِ:
بَأَنَّ مَنْ حَفِظَ حَجَةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، وَيَسْدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةً^(٨) عَلِيٍّ
وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعُكْرَمَةَ وَابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ^(٩) وَالْجَحْدَرِيَّ وَعَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ وَابْنَهُ

(١) من علماء الكوفة بالعربية والفقه والحديث. له: النوادر في اللغة وغريب المصنف. توفي سنة ١٧٥، أو ١٨٨. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٦٣.

(٢) وهذا قول أبي عبيد في «لغات القبائل» ص ١٥٠.

(٣) النخع: قبيلة باليمن. انظر: القاموس (نخع).

(٤) المحتسب ٣٥٧/١، البحر ٣٩٢/٥. (٥) تقدم برقم (٩٤٤).

(٦) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٣١١، والبحر ٣٩٢/٥، والغضف: المسترخية الأذان.

الدواجن: المعودة للصيد. قافل: يابس. أغصامها: قلائدها. والواو في «أرسلوا» زائدة.

(٧) معاني القرآن ٦٣/٢.

(٨) البحر ٣٩٣/٥، المحتسب ٣٥٧/١، والشواذ ٦٧، والقرطبي ٩/٣٢٠.

(٩) عبد الله بن عبيد الله أبو بكر، التابعي، روى عن إسماعيل بن عبد الملك. توفي سنة ١١٧. طبقات ابن الجزري ٤٣/١.

زيد وجعفر بن محمد وابن يزيد المدني^(١) وعبد الله بن يزيد وعلي ابن بديمة^(٢): «أولم يتبين»، من تبين كذا إذا عرّفته. وقد افترى من قال: «إنما كتبه الكاتب وهو ناعس»، وكان أصله «أفلم يتبين» فسوّى هذه الحروف فتوهم أنها سين».

قال الزمخشري^(٣): «وهذا ونحوه مما لا يُصدّق في [كتاب الله الذي لا يأتيه]^(٤) الباطل من [بين] يديه ولا من خلفه، وكيف يخفى هذا حتى يبقى بين دفتي الإمام، وكان متقلباً في أيدي أولئك الأعلام المحتاطين في دين الله، المهيمين عليه، لا يغفلون عن جلائله ودقائقه، خصوصاً عن القانون الذي إليه المرجع، والقاعدة التي عليها المبنى، هذه والله فريّة، ما فيها مريّة». وقال الزمخشري^(٥) أيضاً: «وقيل: إنما استعمل اليأس بمعنى العِلْم، لأن الآيس^(٦) عن الشيء عالم بأنه لا يكون، كما استعمل الرجاء في معنى الخوف والنسيان والترك لتضمّن ذلك».

ويُحتمل في «أنّ» قولان، أحدهما: أنها المخففة من الثقيلة فاسمها ضمير الشأن، والجملة الامتناعية بعدها خبرها، وقد وقع الفصل بـ «لو»، و«أنّ» وما في حيزها إن علقناها بـ «آمنوا» تكون في محل نصب أو جرّ على

(١) كذا في الأصل، وفي البحر: «أبوزيد المزني»، وفي المحتسب: «أبوزيد المدني» ولعله الصحيح وهو نزيل البصرة مقبول من الرابعة كما في تقريب التهذيب ٦٨٥.

(٢) علي بن بديمة الجزري، رمي بالتشيع. وثقه ابن معين والنسائي، توفي سنة ١٨٦. انظر في ترجمته: التقريب ٣٩٨، ميزان الاعتدال ١١٥/٣.

(٣) الكشف ٣٦٠/٢.

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٥) الكشف ٣٦٠/٢.

(٦) الكشف: «اليأس»، واستعمل المصنف لغة القلب المكاني: آيس.

الخلاف بين الخليل وسيبويه^(١)، إذ أصلها الجر بالحرف، أي: آمَنُوا بأن لو يشاء الله، وإن عَلَّقْنَاهَا بـ «يَيْشَس» على أنه بمعنى «عَلِمَ» كانت في محل نصبٍ لَسَدَّهَا مَسَدَّ المفعولين.

والثاني: أنها رابطة بين القَسَمِ والمُقَسَمِ عليه كما تقدم^(٢).

قوله: «أو تَحُلْ» يجوز أن يكونَ فاعله ضميرُ الخطاب [أي:] أو تَحُلْ أنت يا محمد، وأن يكونَ ضميرُ القارعة، وهذا أبين، أي: تُصِيبُهُم قَارِعَةٌ، أو تَحُلْ القارعة.

وقرأ^(٣) ابن جبير ومجاهد «يَحُلْ» بالياء مِنْ تحت، والفاعلُ على ما تقدم: إمَّا ضميرُ القارعة، وإنما ذُكِرَ الفعلُ لأنها بمعنى العذاب، أو لأن التاء للمبالغة، والمرادُ قارِع، وإمَّا ضميرُ الرسول، أتى به غائباً. وقرأ أيضاً «مِنْ ديارهم» جمعاً^(٤) وهي واضحة.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ﴾: «مَنْ» موصولة، صلَّتها «هو قائم» والموصولُ مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: كَمَنْ ليس كذلك مِنْ شركائهم التي لا تَضُرُّ ولا تنفع. ودلَّ على هذا المحذوفِ قوله «وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ»، ونحوه قوله تعالى: «أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ»^(٥) تقديره: كَمَنْ قَسَا قلبُه، يَدُلُّ عليه «فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ» وإنما حَسَّنَ حَذْفَهُ كَوْنُ الخبرِ مقابلاً للمبتدأ. وقد جاء منفياً كقوله: «أَفَمَنْ يَخْلُقُ

(١) انظر: الدر المصون ٢١٢/١.

(٢) وهو مذهب ابن عصفور. انظر: شرح الجمل له ٥٢٨/١.

(٣) البحر ٣٩٣/٥.

(٤) البحر ٣٩٣/٥، الشواذ ٦٧.

(٥) الآية ٢٢ من الرمز.

كَمَنْ لَا يَخْلُقُ»^(١) «أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى»^(٢).

قوله: «وَجَعَلُوا» يجوز أن يكون استثناءً وهو الظاهر، جيء به للدلالة على الخبر المحذوف كما تقدم تقريره. وقال الزمخشري^(٣): «ويجوز أن يُقدَّر ما يقع خبراً للمبتدأ، ويُعطَفَ عليه «وجعلوا»، وتمثيلاً: أَمَنْ هُوَ بهذه الصفة لم يوحِّدوه، / وجعلوا له وهو الله الذي يستحقُّ العبادة وحده شركاء. [٥٣١/أ] قال الشيخ^(٤): «وفي هذا التوجيه إقامة الظاهر مقام المضمَر في قوله «وجعلوا لله: أي له»، وفيه حذف الخبر عن المقابل، وأكثر ما جاء هذا الخبر مقابلاً. وقيل: الواو للحال والتقدير: أَمَنْ هُوَ قائم على كل نفس موجود، والحال أنهم جعلوا له شركاء، فأقيم الظاهر - وهو الله - مقام المضمَر، تقريراً للإلهية وتصريحاً بها.

وقال ابن عطية^(٥): «ويظهر أن القول مرتبط بقوله: «وجعلوا لله شركاء»، كأن التقدير: أَمَنْ له القدرة والوحدانية، ويُجَعَلُ له شريك، أَهْلُ أن ينتقم ويعاقب أم لا؟». وقيل: «وجعلوا» عطف على «استهزىء» بمعنى: ولقد استهزؤوا وجعلوا.

وقال أبو البقاء^(٦): «هو معطوف على «كَسَبَتْ»، أي: وبجعلهم لله شركاء».

(١) الآية ١٧ من النحل.

(٢) الآية ١٩ من الرعد.

(٣) الكشف ٣٦١/٢.

(٤) البحر ٣٩٤/٥.

(٥) المحرر ١٧٥/٨.

(٦) الإملاء ٦٤/٢.

قوله: «أَمْ تُنَبِّئُونَهُ» أم هذه منقطعة مقدرة بـ «بل» والهمزة، والاستفهام للتوبيخ: بل أننبئونه شركاء لا يعلمهم في الأرض، ونحوه: «قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ»^(١)، فجعل الفاعل ضميراً عائداً على الله، والعائد على «ما» محذوف، تقديره: بما لا يعلمه الله، وقد تقدم في تلك الآية أن الفاعل ضمير يعود على «ما» وهو جائز هنا أيضاً.

قوله: «أَمْ بَظَاهِرٍ الظَّاهِرُ أَنَّهَا مَنْقُطَةٌ.» و«الظاهر» هنا قيل: الباطل. وأنشدوا^(٢):

٢٨٦٢- أَعْيَرْتَنَا أَلْبَانَهَا وَلِحَوْمَهَا وذلك عارياً بن زَيْطَةَ ظَاهِرُ
أي باطل، وفُسرَ مجاهدٌ «بكذب» وهو^(٣) موافقٌ لهذا. وقيل: «أَمْ» متصلة، أي: أننبئونه بظاهر لا حقيقة له.

قوله: «وَصُدُّوا» قرأ^(٤) الكوفيون «وَصُدُّوا» مبنياً للمفعول، وفي غافر «وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ»^(٥) كذلك. وباقي السبعة مبنيين للفاعل. و«صَدَّ» جاء لازماً ومتعدياً فقرأه الكوفة من المتعدي فقط، وقراءة الباقيين تحتل أن يكون من المتعدي ومفعوله محذوف، أي: وَصُدُّوا غَيْرَهُمْ أَوْ أَنْفُسَهُمْ، وأن يكون من اللازم، أي: أَعْرَضُوا وَتَوَلَّوْا.

وقرأ^(٦) ابن وثاب «وَصِدُّوا» و«صِدُّ عَنِ السَّبِيلِ» بكسر الصاد، وهو

(١) الآية ١٨ من يونس.

(٢) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ٣٩٥/٥، والقرطبي ٣٢٣/٩.

(٣) قوله «وهو» مخروم في الأصل.

(٤) السبعة ٣٥٩، التيسير ١٣٣، الحجة ٣٧٤، البحر ٣٩٥/٥، النشر ٢٩٨/٢.

(٥) الآية ٣٧. وانظر السبعة ٥٧٠ - ٥٧١.

(٦) الإنحاف ١٦٢/٢، البحر ٣٩٥/٥، القرطبي ٣٢٣/٩. وانظر في تخريج آية غافر:

البحر ٤٦٦/٧، والقرطبي ٣١٥/١٥.

مبني للمفعول، أجزاه مُجرى قِيلَ وبيِعَ، فهو كقراءة^(١) «رَدَّتْ إلينا»،
[وقوله: ^(٢)]

٢٨٦٣- وما جِلٌّ مِنْ جَهْلٍ حُبًّا حُلْمَانَا
وقد تقدم.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾: مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: فيما قصصنا، أو فيما يُتلى عليكم مَثَلُ الْجَنَّةِ، وعلى هذا فقولُه «تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» تفسيرٌ لذلك المَثَلِ. وقال أبو البقاء^(٣): «فعلى هذا «تجري» حالٌ من العائد المحذوف في «وَعِدَ»، أي: وَعِدَهَا مُقَدَّرًا جَرَيَانُ أَنْهَارِهَا». ونَقَلَ عن الفراء^(٤) أنه جعل الخبر قوله «تجري». قال: «وهذا خطأ عند البصريين». قال: «لأنَّ المَثَلَ لَا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ، وإنما هو من صفاتِ المضافِ إليه، وشُبَّهَتْ: أَنَّ المَثَلَ هنا بمعنى الصفة فهو كقوله «صِفَةٌ زَيْدٌ أَنَّهُ طَوِيلٌ»، ويجوز أن يكون «تجري» مستأنفاً.

قلت: وهذا الذي ذكره أبو البقاء نَقَلَ نحوه الزمخشري^(٥). ونَقَلَ غيره عن الفراء^(٦) في الآية تأويلين آخرين، أحدهما: على حذف لفظية «أنها» والأصل: صِفَةُ الْجَنَّةِ أَنَّهَا تَجْرِي، وهذا منه تفسيرٌ معنًى لا إعراب، وكيف

(١) الآية ٦٥ من يوسف وهي قراءة علقمة ويحيى والأعمش. انظر: الدر المصون ٥١٩/٦.

(٢) تقدم برقم (١٨٨).

(٣) الإملاء ٦٥/٢.

(٤) معاني القرآن ٦٥/٢.

(٥) الكشف ٣٦٢/٢.

(٦) معاني القرآن ٦٥/٢.

يَحْذِفُ «أنها» من غير دليل. والثاني^(١): أَنَّ لفظة «مثل» زائدة، والأصل: الجنة تجري مِنْ تحتها الأنهار، وزيادة «مثل» كثيرة في لسانهم، ومنه «ليس كمثله [شيء]»^(٢) «فإن آمنوا بمثل ما آمنتم»^(٣) وقد تقدّم.

وقال الزمخشري^(٤): «وقال غيره: - أي سيويه^(٥) - الخبر «تجري مِنْ تحتها الأنهار» كما تقول: صفة زيدٍ أسمر». قال الشيخ^(٦): «وهذا أيضاً لا يَصِحُّ أن يكون «تجري» خبراً عن الصفة، ولا «أسمر» خبراً عن الصفة، وإنما يُتَأَوَّلُ «تجري» على إسقاط «أَنَّ» ورفع الفعل، والتقدير: أن تجري، أي: جريانها».

وقال الزجاج^(٧): «مَثَلُ الجنة جَنَّةٌ تجري، على حَذْفِ الموصوفِ تمثيلاً لما غاب عنا بما نشاهده». وردَّ عليه أبو عليّ قال: «لا يَصِحُّ ما قال الزجاج، لا على معنى الصفة، ولا على معنى الشَّبه؛ لأنَّ الجنة التي قَدَّرَهَا جَنَّةٌ ولا تكونُ الصفة، ولأنَّ الشَّبه عبارةٌ عن المماثلة التي بين المتماثلين وهو حَدَثٌ، والجنةُ جَنَّةٌ فلا تكون المماثلة، والجمهورُ على أن المَثَل هنا بمعنى الصفة فليس هنا ضَرْبُ مَثَلٍ، فهو كقوله تعالى: «ولله المَثَلُ الأعلى»^(٨) وأنكر أبو عليّ أن تكون بمعنى الصفة، وقال: معناه الشَّبه.

(١) لم يرد هذا التأويل عند الفراء في هذه الآية.

(٢) الآية ١١ من الشورى.

(٣) الآية ١٣٧ من البقرة، وانظر: الدر المصون ١٤٠/٢.

(٤) الكشف ٣٦٢/٢.

(٥) انظر مذهب سيويه في ذلك: الكتاب ٧١/١.

(٦) البحر ٣٩٦/٥.

(٧) معاني القرآن ١٤٩/٣ بعبارة قريبة.

(٨) الآية ٦٠ من النحل.

وقرأ^(١) عليّ وابن مسعود «أمثال الجنة»، أي: صفاتها.

و«أكلها دائم» كقوله «تَجْرِي» في الاستئناف التفسيري أو الخيرية أو الحالية. وقد تقدّم خلاف القراءة فيه في البقرة^(٢).

آ. (٣٦) قوله تعالى: [﴿وَلَا أُشْرِكُ﴾] : قرأ نافع^(٣) في رواية عنه برفع «ولا أُشْرِكُ» وهي تحتل القطع، أي: وأنا لا أُشْرِكُ، وقيل: هي حالٌ. وفيه نظر؛ لأنَّ المنفيَّ بـ «لا» كالمُثْبِتِ في عدم مباشرة واو الحال له.

آ. (٣٧) و: ﴿حُكْمًا﴾ : حال / من مفعول «أنزلناه». والكاف في «كذلك» نصب، أي: وكما يسرنا هؤلاء للفرح، وهؤلاء لإنكار البعض كذلك أنزلناه حُكْمًا. [٥٣١/ب]

آ. (٣٩): وقرأ^(٤) أبو عمرو وابن كثير وعاصم: «وَيُثْبِتُ» مخففاً مِنْ أَثْبَتَ، والباقون بالتشديد والتضعيف، والهمزة للتعدية. ولا يصحُّ أن يكون التضعيف للتكثير؛ إذ من شرطه أن يكون متعدياً قبل ذلك. ومفعول «يُثْبِتُ» محذوف، أي: ويُثْبِتُ ما يشاء.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ : جوابٌ للشرط قبله. قال الشيخ^(٥): «والذي تقدّم شرطان؛ لأنَّ المعطوف على الشرط شرطٌ: فأما كونه جواباً للشرط الأول فليس بظاهر؛ لأنه لا يترتب عليه؛ إذ يصير

(١) البحر ٣٩٦/٥، مغاني القرآن للفراء ٦٥/٢.

(٢) الآية ٢٦٥. وانظر: الدر المصون ٥٩٣/٢.

(٣) البحر ٣٩٧/٥، القرطبي ٣٢٦/٩.

(٤) السبعة ٣٥٩، الحجة ٣٧٤، التيسير ١٣٤، البحر ٣٩٩/٥، القرطبي ٣٢٩/٩.

(٥) البحر ٣٩٩/٥.

المعنى: وإما نُرِيَنَّكَ بعضَ ما نَعِدُهُمْ من العذابِ فإنَّما عليك البلاغُ، وإما كونه جواباً للشرط الثاني وهو «أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ» فكذلك؛ لأنه يصير التقدير: إنَّ ما نَتَوَفَّيَنَّكَ فإنَّما عليك البلاغُ، ولا يترتب جوابُ (١) التبليغِ عليه - على وفاته عليه السلام - لأنَّ التكليفَ ينقطع عند الوفاة، فيحتاج إلى تأويل: وهو أن يُقَدَّرَ لكل شرطٍ ما يناسبُ أن يكون جزاءً مترتباً عليه، والتقدير: وإما نُرِيَنَّكَ بعضَ الذي نَعِدُهُمْ فذلك شافيك من أعدائك، أو: إنَّ نَتَوَفَّيَنَّكَ قبل خَلْقِهِ لهم فلا لَوْمَ عليك ولا عَتَبَ.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿نَنْقُصُهَا﴾: حال: إما من فاعل «نأتي» أو من مفعوله. وقرأ (٢) «نَنْقُصُهَا» بالتضعيف الضحَّاك، عدَّاه بالتضعيف.

قوله: «لا مُعَقَّبٌ» جملةٌ حالية، وهي لازمة. والمُعَقَّبُ: الذي يكرُّ على الشيء، فيبطله. قال لبيد (٣):

٢٨٦٤ - طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ﴾: قرأ (٤) ابنُ عامرٍ والكوفيون «الكفار» جمع تكسير، والباقون «الكافر» (٥) بالافراد، ذهاباً إلى الجنس. وقرأ عبد الله «الكافرون» جمع سلامة.

(١) البحر: «وجوب»، وهي أنسب.

(٢) البحر ٤٠٠/٥، والشواذ ٦٧ ونسبها إلى عطية العوفي.

(٣) صدره:

حتى تَهَجَّرَ في الرِّواحِ وهاجه

وهو في ديوانه ١٢٨، وابن يعيش ٢/٢٤، الخزانة ١/٣٣٤، الهمع

١٤٥/٢، الدرر ٢/٢٠٢.

(٤) السبعة ٣٥٩، والبحر ٤٠١/٥، التيسير ١٣٤، الحجة ٣٧٥، النشر ٢/٢٩٨.

(٥) مخروم في الأصل.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ : العامة [على فتح ميم] ^(١) «مَنْ»، وهي موصولة، وفي محلها أوجه، أحدها: أنها مجبورة المحل نسقاً على لفظ الجلالة، أي: بالله وبمَنْ عنده عِلْمُ الكتاب كعبد الله بن سلام ونحوه. والثاني: أنها في محل رفع عطفاً على محل [الجلالة، إذ هي] ^(٢) فاعلة، والباء زائدة ^(٣) فيها. الثالث: أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف، أي: وَمَنْ عنده عِلْمُ الكتاب أَعْدَلُ وأَمْضَى قولاً.

و«عنده عِلْمُ الكتاب» يجوز أن يكون الظرف صلة، و«عِلْمُ» فاعل به. واختاره الزمخشري ^(٤)، وتقدّم تقريره، وأن يكون مبتدأ وما قبله الخبر، والجملة صلة لـ «مَنْ».

والمراد بمَنْ عنده عِلْمُ الكتاب: إمّا ابنُ سلام ^(٥) أو جبريل أو الله تعالى. قال ابن عطية ^(٦): «ويعترض هذا القول بأن فيه عطف الصفة ^(٧) على الموصوف ^(٨) ولا يجوز، وإنما تعطف الصفات». واعترض الشيخ ^(٩) عليه بأن «مَنْ» لا يوصف بها

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) الكشف ٣٦٥/٢، وقال: «يرتفع العلم بالمقدر في الظرف فيكون فاعلاً؛ لأن الظرف إذا وقع صلة أوغل في شبه الفعل لاعتماده على الموصول فعمل عمل الفعل».

(٥) عبد الله بن سلام الإسرائيلي أبو يوسف، توفي سنة ثلاث وأربعين. انظر: التقريب ٣٠٧.

(٦) المحرر ١٩٠/٨.

(٧) وهي «مَنْ» عند ابن عطية.

(٨) وهو «بالله».

(٩) البحر ٤٠١/٥.

ولا بغيرها من الموصولات إلا ما استثنى^(١)، وبأن عطف الصفات بعضها على بعض لا يجوز إلا بشرط الاختلاف^(٢).

قلت: ابن عطية إنما عني الوصف المعنوي لا الصناعي، وأما شرط الاختلاف فمعلوم.

وقرأ^(٣) علي وأبي وابن عباس وعكرمة وابن جبير وعبد الرحمن ابن أبي بكرة^(٤) والضحاك وابن أبي إسحاق ومجاهد في خلق كثير «وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمُ الْكِتَابِ» جعلوا «مِنْ» حرف جر، و«عِنْدِهِ» مجرور بها، وهذا الجار هو خبر مقدم، و«عِلْمُ» مبتدأ مؤخر. وقرأ علي أيضاً والحسن وابن السَّمِيع «وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمُ الْكِتَابِ» يجعلون «مِنْ» جارة، و«عِلْمُ» مبنياً للمفعول، و«الكتاب» رفع به. وقرأ كذلك إلا أنه بتشديد^(٥) «عِلْمُ». والضمير في «عنده» على هذه القراءة لله تعالى فقط. وقرأ أيضاً «وَمِنْ» بإعادة الباء الداخلة على الجلالة.

[تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ]

-
- (١) نحو «الذي والتي» وفروعهما.
 - (٢) قال أبو حيان: ويعني ابن عطية: «لا تقول: مررت بزيد والعالم».
 - (٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ١٦٣/٢، البحر ٤٠٢/٥، المحتسب ٣٥٨/١، القرطبي ٣٣٦/٩، الشواذ ٦٧.
 - (٤) نُفَيْع بن الحارث الثقفي البصري ثقة من الثانية. مات سنة ست وتسعين. تقريب التهذيب ٣٣٧.
 - (٥) الأصل «بتشد» وهو سهو.